

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 82

الخميس، 23 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

افتُتِحَت الجلسة الساعة 10/15.

تأبين فخامة السيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

البند 138 من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل بدء عملنا، يحزنني أن من واجبي

تأبين فخامة السيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية،

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

الذي وافته المنية في 19 أيار/مايو 2024.

رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

باسم الجمعية العامة، أرجو من ممثل جمهورية إيران الإسلامية

(A/78/707/Add.4)

أن ينقل تعازينا إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية وشعبها وإلى أسرة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن ننقل إلى البند المدرج

فخامة السيد إبراهيم رئيسي المكلومة.

في جدول أعمالنا، أود أن أبلغ الأعضاء أنه منذ صدور الوثيقة

أدعو الممثلين الآن إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة

A/78/707/Add.3، سددت إكوادور المبلغ اللازم لخفض متأخراتها

حدادا على فخامة السيد إبراهيم رئيسي.

إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة 19 من الميثاق. وترد هذه

الملتزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

المعلومة في الوثيقة A/78/707/Add.4.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيقام تأبين رسمي لفخامة السيد

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومة

إبراهيم رئيسي في الجمعية العامة في 30 أيار/مايو، كما أعلن في

الواردة في تلك الوثيقة؟

رسالتي المؤرخة 22 أيار/مايو 2024.

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبصرة

الرجاء إعادة التدوير



24-14380 (A)



البند 14 من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع قرار (A/78/L.67/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية العامة في مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/78/L.67/Rev.1. وكما هو الحال دائما، أعتزم إدارة دفة أعمال هذه الجلسة في امتثال صارم للنظام الداخلي للجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا لتعرض مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1.

السيدة ليندرتسه (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد ولدت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية، وهي حرب أشعلتها ألمانيا النازية وأسفرت عن مقتل أكثر من 60 مليون شخص. ويكمن أحد أهدافنا المشتركة هنا في المنظمة في بناء نظام متعدد الأطراف يحول دون ارتكاب هذه الجرائم مرة أخرى. لقد اجتمعنا في مناسبات عديدة في هذه القاعة لإحياء ذكرى أحداث خلفت أثرا عميقة في ضميرنا الجماعي. ويجب ألا تتكرر تلك الإخفاقات. وكما قال الفيلسوف الإسباني الأمريكي جورج سانتايانا فإن أولئك الذين لا يستطيعون تذكر الماضي محكوم عليهم بتكراره.

ويشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1 المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا عام 1995 وإحياء ذكراها" باسم الميسرين المشاركين، ألمانيا ورواندا، فضلا عن المجموعة الأساسية الأقاليمية المؤلفة من 17 دولة عضوا.

قبل ما يقرب من 30 عاما، شهدت بلدة سريرينيتسا إعدام ما لا يقل عن 8 372 مسلما بوسنيا بشكل منهجي. وبدأت عمليات الإعدام في 11 تموز/يوليه 1995 واستمرت عدة أيام. ولم يحل التعيين المسبق لسيريرينيتسا منطقة آمنة بموجب قرار مجلس الأمن 819 (1993) دون وقوع تلك الجريمة. وقد أسفرت تلك الإبادة الجماعية التي ارتكبت في خضم حرب البوسنة عن الوفاة المأساوية للضحايا وتسببت في معاناة لا يمكن تصورها للناجين وعائلاتهم.

وتهدف مبادرتنا إلى تكريم ذكرى الضحايا ودعم الناجين الذين لا يزالون يحملون ندوب تلك الفترة المشؤومة. وقد اعترفت المحاكم الدولية بالإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا، تماما كما فعلت مع الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994. وفي كل عام، نحى ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت عام 1994 ضد التوتسي تماشيا مع القرار 234/58.

إن تخصيص يوم 11 تموز/يوليه يوما دوليا للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها إنما يعرب عن التزامنا بسد هذه الفجوة في الذاكرة المؤسسية للمنظمة.

وقد صيغ مشروع القرار على غرار القرار المتعلق باليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في عام 1994. وينشئ مشروع القرار برنامج توعية من أجل تيسير إحياء هذه الذكرى سنويا داخل الأمم المتحدة، كما يدعو الجميع إلى المشاركة في إحيائها والتأمل فيها.

ويؤكد مشروع القرار دور المحاكم الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة تحقيق المساءلة عن الإبادة الجماعية. إنه يتضمن لغة تعارض إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مرتكبيها، ويحث الدول الأعضاء على الحفاظ على الحقائق الثابتة، بما في ذلك من خلال التعليم.

وتوخيا للصراحة، قُدمت ادعاءات كاذبة حول مشروع القرار هذا. لذلك أود أن أقدم بعض التوضيحات. إن مشروع القرار هذا ليس موجها ضد أحد، وليس موجها ضد صربيا، العضو القيم في المنظمة؛ وإن كان موجها ضد أحد، فإنه موجه لمرتكبي أعمال الإبادة الجماعية. ومن هنا أدعو الجميع إلى الحكم على النص على أساس مزاياه ودعم دعوتنا إلى إحياء ذكرى ما حدث في سريرينيتسا قبل 30 عاما تقريبا والتأمل فيها.

يحظى مشروع القرار بتأييد قوي من مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء، بمن فيها دول من منطقة غرب البلقان ودول مشاركة في تقديمه من جميع أنحاء العالم. واعترافا بأهمية الملكية والمشاركة

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): يدلى بهذا البيان الشفوي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد وزع البيان على الدول الأعضاء.

بموجب أحكام الفقرة 6 من منطوق مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع برنامجاً للتوعية بعنوان "الإبادة الجماعية في سريرينيتسا والأمم المتحدة"، يبدأ أنشطته بالأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين في عام 2025، وتطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يوجه انتباه جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني إلى هذا القرار من أجل الاحتفال به على النحو المناسب.

وسيستلزم الطلبان المشار إليهما في الفقرة 6 من منطوق مشروع القرار تنفيذ أنشطة جديدة في عام 2025، وبعد ذلك على أساس سنوي، أنشطة تتعلق ببرنامج التوعية، بما فيها الاحتفال باليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها وغير ذلك من أنشطة التوعية. وسيرتب اعتماد مشروع القرار آثاراً على الميزانية تتراوح بين 350 000 دولار و 600 000 دولار سنوياً، لتغطية الموارد الإضافية المتصلة وبغير المتصلة بالوظائف، ابتداء من عام 2025. وستوضع تقديرات تفصيلية للتكاليف بعد إجراء مزيد من المشاورات الداخلية في الأمانة العامة.

وإذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، سيقدم تقرير تقديري منقح لتتظر فيه الجمعية العامة عن طريق اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والسبعين، يفصل الاحتياجات التي سيطلب اعتماد إضافي لها لعام 2025. وستعرض الاحتياجات لعام 2026 وما بعده في الميزانيات البرنامجية المقترحة لكي تتظر فيها الجمعية العامة في السنوات المعنية.

أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/78/L.67/Rev.1، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أندورا ولاتفيا وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

وقد أبلغت الأمانة العامة كذلك بأن فانواتو سحبت مشاركتها في تقديم مشروع القرار.

الإقليميتين، قررت المجموعة الأساسية إدراج التعديلات المقترحة على النص حتى بعد تقديم مشروع القرار بالفعل. ويوضح اقتراح الجبل الأسود أن المساءلة الجنائية بموجب القانون الدولي عن جريمة الإبادة الجماعية مسألة فردية ولا يمكن أن تنسب إلى أي مجموعة عرقية أو دينية أو غيرها من المجموعات أو المجتمعات ككل. ونحن على ثقة من أن ذلك يساعد في منع سوء التفسير، ونقدر المشاركة البناءة للجبل الأسود.

ويسعى مشروع القرار إلى تعزيز المصالحة في الحاضر والمستقبل. ونرحب بالدعم الإقليمي القوي الذي يحظى به مشروع القرار، بما في ذلك من منظمات الشباب في صربيا. كل المجموعات العرقية المشاركة في الحروب التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة عانت من خسائر فادحة. نأسف لفقدان جميع الضحايا على حد سواء. وعندما أقول الجميع، فإنني أعني كافة المجموعات العرقية التي عانت من خسائر مأساوية.

ويتمثل أحد الإنجازات الرئيسية التي حققها المجتمع الدولي في العقود الأخيرة في إمكانية محاسبة مرتكبي جرائم من قبيل الإبادة الجماعية. ونأمل أن تتحد المنظمة في الاعتراف بالإبادة الجماعية التي اعترفت بها مؤسساتها القضائية.

وكما قال أمير سولياحييتش، أحد الناجين من الإبادة الجماعية في سريرينيتسا ومدير نصب سريرينيتسا التذكاري للإبادة الجماعية "في التذكّر تأكيد لإنسانيتنا وتأكيد لحريتنا".

فما هي الرسالة التي سنبعث بها إلى الأجيال القادمة إذا اخترنا نحن، أعضاء الجمعية العامة، عدم إحياء ذكرى الضحايا، وعدم التفكير في السياق التاريخي للجرائم التي ارتكبت في سريرينيتسا والعمليات القضائية ذات الصلة؟ وأهيب بجميع الدول الأعضاء تقديم دعمها القيم لمشروع القرار هذا والتصويت لصالحه في حال طرحه للتصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع

القرار A/78/L.67/Rev.1.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

كنا قد اعتمدنا بالفعل القرار 323/69 في عام 2015، بشأن الإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم؟ لماذا نتناول فقط هذه الحالة، لماذا هذا المثال وحده؟

السؤال الثاني: لقد تكلموا عن المصالحة. فهل يحقق مشروع القرار هذا أي مصالحة في البلد الذي يشير إليه، أي البوسنة والهرسك؟ كلاً على الإطلاق. هل يحقق المصالحة في المنطقة؟ كلاً على الإطلاق. وأوجه سؤالي هذا إلى الممثلة الدائمة لألمانيا هنا لماذا كانوا يخفون كل التحضيرات لمشروع القرار هذا، ولماذا لم يكن شاملاً؟ فعندما أعد القرار 58/234 بشأن رواندا، تم ذلك بقدر كبير من الشفافية، كذلك حظي بدعم الاتحاد الأفريقي وكافة البلدان.

هل الجمعية العامة على علم بما حدث حقاً في 25 آذار/مارس في مجلس الأمن (انظر S/PV.9587)، عندما أردنا مناقشة سبب تعرض صربيا للقصف في عام 1999؟ لقد قالوا لنا، لا تنتظروا إلى الماضي، انظروا إلى المستقبل، لقد حدث ذلك قبل 25 عاماً. وبعد مرور يومين، اكتشفنا أنهم كانوا يعدون مشروع قرار مماثل ولكن فيما يتعلق بأحداث وقعت قبل ذلك التاريخ بأربع سنوات - أي قبل 29 عاماً. حينما اقتضت الاحتياجات السياسية ذلك، توفرت القدرة على الغوص في الماضي. أما عندما يذكر شخص آخر الماضي، تصبح الحقائق غير مهمة.

من يحتاج إلى مشروع القرار هذا؟ ولماذا في هذه اللحظة تحديداً؟ لماذا لم يتكلم أولئك الأشخاص عن عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها بلدانهم؟ لقد بدؤوا الكلام عن محرقة اليهود، بيد أن هذه هي الإبادة الجماعية الوحيدة التي اعترفت بها الأمم المتحدة، وهي الإبادة الجماعية التي اعترفت بها الدولة التي وضعت مشروع القرار هذا. كل ما أريده هنا الاعتراف بجميع عمليات الإبادة الجماعية الأخرى، وفقاً للقرار 323/69 الذي اتخذ في عام 2015، بما في ذلك الإبادة الجماعية ضد الشعب الصربي خلال الحرب العالمية الأولى. وعلى الأرجح أن أحداً من الحاضرين لم يسمع قط عن أن صربيا فقدت أكبر عدد من الناس مقارنة بأي بلد آخر في العالم من حيث تناسب عدد الضحايا مع حجمها وعدد سكانها، فقد بلغت نسبة القتلى 28 في المائة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

الرئيس فوتشيتش (تكلم بالإنكليزية): ليس من السهل أن أخذ الكلمة بعد ألمانيا لكي أعارض مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، وذلك لعدة أسباب. فمهما فعل المرء، ستوجه له الدول الكبرى القوية، التي تفرض هيمنتها هنا وفي وسائل الإعلام، تهمة إنكار الجرائم الخطيرة التي حدثت بالفعل في سربيرينيتسا. وفي حالة تتركز فيها كل العدالة الأخلاقية في أيديهم، ستتهم تلك الدول من يتجرأ على رفع صوته ضدها بالتقليل من شأنها.

أود في مستهل كلمتي أن أكشف الأكاذيب والتبريرات الزائفة وراء اعتماد مشروع القرار هذا. لقد حنيت رأسي مرة أخرى قبل بداية هذه الجلسة إجلالاً لجميع ضحايا النزاعات في البوسنة ولجميع الضحايا الصرب والبوسنيين، وقد أكدت أنني سبق وأن حنيت رأسي ووضعت زهرة على نصب سربيرينيتسا التذكاري لجميع البوسنيين الذين قتلوا. ومن الصعب أن نتكلم بعد ألمانيا التي تشكل أقوى دولة في أوروبا والتي ترى أن من حقها بشكل لا لبس فيه أن تعطي دروساً في الأخلاق لكل من يخالفها الرأي. لذلك أدعو جميع من في هذه القاعة إلى التصويت ضد مشروع القرار.

إن مشروع القرار هذا ميسر إلى حد كبير. وسأطرح ثلاثة أسئلة لم نسمع رداً مناسباً عليها من الجهة الرئيسية التي أعدت مشروع القرار، ألمانيا. ما السبب وراء اعتماد مشروع القرار هذا؟

لقد تكلموا أولاً عن المسؤولية القانونية الفردية، وذكروا التعديلات التي اقترحها الجبل الأسود. وأنا أسأل، إذا كان الأمر كذلك، فما سبب اعتماد مشروع القرار هذا؟ فقد تم الحديث عن المسؤولية القانونية الفردية بالفعل، وتحققت العدالة بالفعل من خلال لوائح الاتهام والأحكام التي صدرت. وقد أدين بالفعل جميع الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام وحُكم عليهم بالسجن.

وما من أسماء فردية في مشروع القرار هذا. وما من شيء محدد فيه. عموماً، إنه يتعلق بكل شيء. فلماذا نتناول الأمر بوجه عام إذا

فهل تلك قيم أوروبية أو قيم ديمقراطية؟ لعلهم اعتقدوا أنني لن أكون قادرا على الكلام عن الأمر. لدي عشرات الأمثلة في هذا الشأن. ومع ذلك، وكما يرى الجميع، هناك دولة واحدة صغيرة من دول البلقان لا تخشى أن تقول بصوت جهور أنها ستصوت ضد مشروع القرار لأنه سيتسبب في إثارة متاعب لا نهاية لها. إذ سيواجه زملائي العشرات من مشاريع القرارات المماثلة بشأن مسألة الإبادة الجماعية. ودعوني أتساءل كيف سيفسرون أن ما ارتكب من عمليات قتل ومجازر رهيبة وجرائم فظيعة تمثل في قتل 8 000 شخص أسوأ من قتل 20 مليون شخص خلال الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، أو مقتل عشرات الآلاف من الصرب خلال الحرب العالمية الثانية، بمن فيهم أطفال المدارس الابتدائية والثانوية في كراغوييفاتس؟

أود أن أثير مسألة أخرى. ما السبب وراء اعتماد تلك التعديلات؟ إنها مجرد محاولة للتغطية على الحقيقة الدامغة لمشروع القرار هذا - للقول بأنه ليس ضد الشعوب وليس ضد الأمم - ولكننا حصلنا بالفعل على كل الإدانات والأحكام وقضي الأمر. والآن يُعاد مجددا فتح الجروح. لماذا؟ لأن أحدهم كان بحاجة إلى ذلك لدوافع سياسية. وما من سبب آخر على الإطلاق. وأكرر لقد ذهبت بنفسني إلى سربيرينتسا لأحني رأسي أمام الضحايا وأضع زهرة على نصبهم التذكاري، وكدت أن أعدم نتيجة لذلك. وحتى في اليوم التالي، مددتُ يدي إلى أولئك الذين نظموا ذلك. إن الأمر لا يتعلق بالمصالحة. ولا يتعلق بالذكريات. إنه أمر من شأنه أن يفتح جروحا مندملة، ويحدث حالة من الفوضى السياسية العارمة، ليس في منطقتنا فحسب بل وهنا في هذه القاعة.

أخيرا، أردت أن أقدم لك هدية، سيدي الرئيس. إنني أعلم أنني لا أستطيع رفع علم بلدي، علم الشجعان، وأعلم أنني لا أستطيع أن ألوح به. وعليه، سأقدمه لكم سيدي لأننا ننتمي إلى دولة مرفوعة الرأس كانت دائما قادرة على الدفاع عن نفسها. وهذا ما نفعله اليوم، لكننا اليوم لا ندافع عن أنفسنا؛ إننا ندافع عن العالم ومبادئ القانون الدولي العام.

أدعو الدول الأعضاء إلى التصويت معارضين لمشروع القرار هذا.

من إجمالي سكانها؛ وجاءت فرنسا في المرتبة الثانية بنسبة 10.5 في المائة وفقا لبيانات مؤتمر باريس للسلام.

وخلال الحرب العالمية الثانية، كنا من بين الشعوب النادرة جدا في جنوب شرق أوروبا التي ناهضت النازية، ودفعنا الثمن غاليا. ففي جنوب شرق أوروبا، قُتل أكثر من مليون صربي على يد النازيين الألمان أو النازيين الكرواتيين. فلماذا لم يبدؤوا بمشروع قرار بشأن تلك المسألة؟ لأنهم كانوا بحاجة إلى مشروع القرار هذا في هذه اللحظة تحديدا. ولن أتكلم عن غزة وغيرها من المسائل اليوم، لكن لا ينبغي لأحد أن يستخف بالأشخاص الحاضرين هنا في هذه القاعة لأن جميعهم سيدركون كل شيء.

ولدي أسئلة أخرى. لقد قالت ممثلة ألمانيا من فورها

”نحن نأسف لفقدان جميع الضحايا على حد سواء“

وأنهم يتأسفون لسقوط الضحايا من جميع الأطراف. فلماذا لم يضعوا ذلك في مشروع القرار؟ إن مشروع القرار لا يتضمن هذه الجملة. لماذا إذن؟ لأنهم لم يعنوا ذلك حقا ولأنهم لم يرغبوا في مناقشة الأمر مع أي شخص آخر. هل سيوحد مشروع القرار هذا أحدا في البوسنة؟ هل سيولد انقسامات في المنطقة؟ نعم، إن سيعمق الانقسامات أكثر فأكثر. هل سيكفل مشروع القرار هذا تحقيق السلام والهدوء والاستقرار في المستقبل؟ لدي شكوك قوية حياله. وسيتعين علينا أن نعمل على ذلك؛ سيتعين علينا أن نعمل جاهدين للحفاظ على السلام والاستقرار. وسنفعل هذا.

إنني أدرك النتيجة النهائية التي سيتمخض عنها عمل اليوم. ولكن دعوني أسأل الأقوياء والكبار، ويمكن القول، المتعطسين. وأنا في انتظار ردهم. لماذا تعين عليهم ممارسة هذا القدر الهائل من الضغط على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي الأيام السبعة الماضية على دولة صغيرة واحدة، أي صربيا؟ لماذا هددوا تلك الدول الأعضاء التي لم ترغب في التصويت تأييدا لمشروع القرار، قائلين إنه إذا لم تصوت على هذا النحو فلن تحصل على الدعم والمساعدة في المسائل الاقتصادية وغيرها من المسائل؟

إن التصويت المتسرع على مشروع القرار، الذي لا تزال تكتفه خلافات جوهرية، لن يتماشى مع روح المصالحة أو الوئام داخل البوسنة والهرسك وبين بلدان المنطقة، أو الرغبة في الحفاظ على السلام والاستقرار في غرب البلقان وفي أوروبا ككل، أو مع الغرض الأصلي من إقرار اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة: وهو إظهار تضامن الدول الأعضاء.

ولهذا السبب، لن يكون أمام الصين بديل سوى التصويت ضد مشروع القرار. فما برحت الصين تحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك الخيار المستقل لشعب البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمستقبل بلده.

وستواصل الصين العمل من أجل تطوير العلاقات الودية مع جميع الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك والاضطلاع بدور بناء في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد وكذلك الهدوء في المنطقة.

السيد غيرتز (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بهذا التعليل للتصويت قبل التصويت لتوضيح موقف ناميبيا من مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، الذي ستنتظر فيه الجمعية العامة اليوم.

أخذت ناميبيا في الحسبان عدة اعتبارات سياسية وقانونية استرشدنا بها في قرارنا. فقرر ناميبيا بالعمل المكثف الذي تم إنجازه لتعزيز السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك، والذي يدعمه اتفاق دايتون للسلام. كما ندرك ونعترف بأهمية الاستفادة من تلك العملية لتعزيز المصالحة بطريقة تضمن عدم بقاء انقسامات الماضي أو تفاقمها.

إن اقتراح تخليد اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سربريننتسا في عام 1995 وإحياء ذكرها يجري على خلفية عملية تشاورية تتطوي على عدد من التعقيدات التي قد لا نكون نحن كغرباء على دراية كاملة ببعضها. وأحاطت ناميبيا علما بالشواغل التي أثارها أطراف الاتفاق الثلاثي التي تشعر أن وجهات نظرها لم تؤخذ بعين الاعتبار. ولا تنوي ناميبيا التدخل في الأمور الداخلية لتلك الأطراف، ولكن هناك اعتقاد راسخ في ناميبيا بأن الشمولية تبعث على الوئام بينما يبعث التفرّد على النزاع.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): ما فتئت البوسنة والهرسك، منذ استقلالها، تسعى جاهدة إلى استكشاف الطريق المفضي إلى إحلال السلام والتنمية.

ومن المصلحة المشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي أن تحقق البوسنة والهرسك، باعتبارها بلدا هاما في منطقة البلقان، التعايش المتناغم بين جميع الطوائف العرقية وأن يحافظ البلد على السلام والاستقرار والتنمية.

إن النزاع الذي وقع في منطقة يوغوسلافيا السابقة في التسعينيات من القرن الماضي فصل مظلم في التاريخ. فقد قُتل مدنيون أبرياء من جميع الطوائف العرقية، ومأساة سربريننتسا مؤسفة للغاية.

ولطالما دعت الصين إلى عدم نسيان التاريخ، بل التعلم منه من أجل منع تكرار المآسي، وتأمل أن تبدي جميع الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك التسامح والمصالحة، وأن تمضي قدما بوحدة وتضامن، وأن تعمل معا للحفاظ على السلام والاستقرار في البلد من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبينما نقرب من الذكرى الثلاثين لتوقيع اتفاق دايتون للسلام، تتطلع الصين إلى أن تلتزم جميع الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك، بدعم من المجتمع الدولي، بالقيام بشكل مشترك بحماية الإطار المؤسسي الذي أنشأه الاتفاق، والسعي إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن القضايا السياسية الرئيسية المتعلقة بالتنمية الوطنية والاستقرار، وإحراز مزيد من التقدم على طريق توطيد المصالحة الوطنية والنهوض ببناء الدولة.

وتلاحظ الصين أن مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، الذي ستطرحه الجمعية العامة للتصويت، أثار جدلا كبيرا في البوسنة والهرسك. كما أعربت البلدان المتضررة في المنطقة والدول الأعضاء المعنية عن وجهات نظرها القوية في هذا الصدد. وقد دعت الصين مرارا وتكرارا إلى التواصل بشكل كامل مع الأطراف الرئيسية والدول الأعضاء بشأن مشروع القرار، بهدف دفع العملية ذات الصلة على أساس توافق الآراء.

بالإبادة الجماعية، نرى أنه يمكن بذل المزيد من الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الفظيعة من خلال نظام العدالة الجنائية الدولية.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لقد تابعنا عن كُتب المداولات بشأن مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها"، وأحطنا علماً بعناية بالمذكرات التي قدمتها جميع الأطراف المعنية.

ترتبط أذربيجان بشراكة استراتيجية مع دول البلقان على أساس الروابط التاريخية الوثيقة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وتولي أذربيجان أهمية لتطوير العلاقات والتعاون معها، وتهتم بصدق بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

إن أذربيجان على دراية جيدة بمدى الألم الذي تخلفه جراح الحرب ومدى أهمية كفالة المساءلة وتحقيق المصالحة لضمان إرساء العدالة وبناء الثقة والسلام.

وتؤكد أذربيجان من جديد دعمها الثابت لوحدة جميع دول البلقان واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتعارض بشدة أي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ونعتقد أن ضمان المساءلة وتوفير العدالة واستجلاء الحقيقة، وإحياء ذكرى ضحايا الجرائم الماضية تتطلب تخطيطاً وإعداداً دقيقين، وأن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في هذا الصدد لا بد أن تحظى بأوسع دعم ممكن وأن يتم اعتمادها بتوافق الآراء من أجل العمل بشكل أفضل على تعزيز المصالحة والتفاهم المتبادل بين الشعوب وداخل المجتمعات.

وبالنظر إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، لن تتمكن أذربيجان من التصويت في حالة طرح مشروع القرار للتصويت.

السيد سوبيرون غوزمان (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن مشاريع القرارات التي تقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيها واعتمادها ينبغي أن

إن الإبادة الجماعية جريمة ضد الإنسانية، وخطورتها في العالم في الماضي والحاضر على حد سواء تستدعي اهتمامنا والاهتمام العالمي. فمسامة تأثيرها على المجتمعات والأمم المتضررة والبشرية جمعاء سبب كاف لمواصلة الاحتفال بيوم دولي بشأن الإبادة الجماعية، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة بالفعل في عام 2015 (القرار 323/69)، حيث أعلنت يوم 9 كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة.

لا يمكن إنكار أن الإبادة الجماعية وصمة عار في ضميرنا الجماعي. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية ضمان وضع حد نهائي لهذه الظاهرة.

ومع ذلك، نحن نعيش في عالم أصبح فيه فقدان الذاكرة الانتقائي هو القاعدة السائدة، عالم لا تصنف فيه الإبادة الجماعية سوى إن قررنا نحن بشكل فردي أنها إبادة جماعية، على الرغم مما تنص عليه قوانيننا الدولية الخاصة بأنها إبادة جماعية. فما يفعل خصومنا المعينون تكون إبادة جماعية؛ ولكن عندما نفعل نحن أو حلفاؤنا نفس الشيء، فإن ذلك لا يُعد إبادة جماعية.

إن ما حدث في سريبرينيتسا كان إبادة جماعية. وما حدث في رواندا كان إبادة جماعية. وما حدث في ألمانيا مع محرقة اليهود كان إبادة جماعية. وما يحدث في غزة اليوم إبادة جماعية. وما حدث في بلدي، ناميبيا، بين عامي 1904 و 1908، كان إبادة جماعية ومُعترف بها كأول إبادة جماعية في القرن العشرين.

وهناك العديد من عمليات الإبادة الجماعية تجري اليوم في جميع أنحاء العالم. إنها جرائم من أسوأ أنواع الجرائم ضد الإنسانية، وأكرر: إنها وصمة عار في ضميرنا الجماعي.

وستمتنع ناميبيا عن التصويت على مشروع القرار هذا لأننا نريد مناقشة الإبادة الجماعية بشكل شامل وصادق. يجب علينا، كمجتمع دولي، الالتزام بشكل كامل بقضية إنهاء الإبادة الجماعية دون استثناء.

ومع أخذ ما سبق ذكره في الحسبان، جنباً إلى جنب مع اعتباراتنا المحلية حول كيفية معالجة النظام الدولي للأحداث التاريخية المتعلقة

السيد ريبس هيرنانديز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإنجليزية): إن جاز لي، أود أن أبدأ ببيان هذا بالإعراب عن رفض جمهورية فنزويلا البوليفارية القاطع للجرائم الوحشية، بغض النظر عن مكان ارتكابها أو زمانها أو من ارتكبها.

وبصفتنا دولة طرفا في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ونظام روما الأساسي، فإننا نعارض بشدة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالإبادة الجماعية ونقف داعمين للمبادرات التي تعمل على المعاقبة عليها وتحقيق المصالحة الوطنية وبناء الثقة واستعادة السلام أو الحفاظ عليه، حسب الاقتضاء.

وهذه ليست المرة الأولى التي نواجه فيها المهمة الصعبة المتمثلة في النظر في مشروع قرار بشأن هذه المسألة الهامة. فمنذ 10 سنوات تقريبا، في عام 2015، طُرحت مبادرة مماثلة على مجلس الأمن. وفي ذلك الوقت، كان بلدنا عضوا في المجلس. وعندئذ امتنعت فنزويلا عن التصويت على مشروع القرار S/2015/508 (انظر S/PV.7481) وعللت ذلك بما يلي.

لم يحظ مشروع القرار المقترح بتوافق في الآراء بين شعوب وسلطات المنطقة ذاتها، وهي المسؤولة أساسا عن تعزيز عملية بناء السلام وتعزيز الاستقرار السياسي في تلك المنطقة بشكل مباشر، بدعم من المجتمع الدولي. كما أشرنا في ذلك الوقت إلى أن مشروع القرار، بدلا من أن يسهم في تحقيق المصالحة، كان من شأنه في الواقع أن يعمق الانقسامات بين الشعوب البوسنية والصربية والكرواتية التي تعيش في البوسنة والهرسك، والتي يجب أن تبني مستقبلا مشتركا قائما على السلام والتضامن والحوار واحترام التنوع.

ولا تزال الاعتبارات التي عبرنا عنها في عام 2015 صالحة تماما اليوم. ويستحق ضحايا سربرنيتسا أن يتم إحياء ذكراهم على أساس توافق الآراء، وبقبول الأطراف المعنية وترحيب المجتمع الدولي ككل. وتدعو فنزويلا إلى تحقيق المصالحة والسلام في منطقة البلقان. إن وظيفة الأمم المتحدة هي تعزيز التفاهم بين الشعوب، وفي هذا الصدد، نحث على مواصلة العمل الذي بدأ في دايتون من خلال تنفيذ

تسهم إسهاما حقيقيا وفعالا في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. وسيظل دائما احترام الميثاق والقانون الدولي والنظام الدستوري الذي اختارته الدول الأعضاء بطريقة سيادية معيارا لما يتخذه وفد بلدنا من إجراءات.

إن منع المجتمع الدولي من أن يظل سلبيا تجاه الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، دون أي تسييس أو تلاعب، هدف تلتزم به كوبا التزاما راسخا. وقد أتاح اتفاقات دايتون وضع حد للحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، التي أودت بحياة أكثر من 100 000 شخص من مختلف الطوائف العرقية والقوميات والأديان، ووضعت الأساس لدولة متعددة الأعراق يستطيع فيها البوسنيون والكرواتيون والصرب العيش في وئام مع بعضهم البعض.

وتقع على عاتق الجمعية والمجتمع الدولي مسؤولية المساهمة بكل طريقة ممكنة في تعزيز التعايش السلمي المتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك. لذلك، من الضروري توطيد السلام والاستقرار في ذلك البلد وفي منطقة البلقان.

وتدعم كوبا الحوار البناء والتعاون بين الأطراف، مما يساهم في تعزيز الثقة والمصالحة الحقيقية. ولا ندعم المبادرات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات أو الانقسامات العرقية.

ويجب ألا تؤدي الطموحات الجيوسياسية إلى تعريض الأمن والاستقرار الإقليميين للخطر. وترفض كوبا حقيقة أن النص المقترح (A/78/L.67/Rev.1) يستند إلى مذاهب مثل المسؤولية عن الحماية، التي تقتصر على توافق الآراء في الجمعية العامة والتي تم التلاعب بها في الماضي لأسباب سياسية، مما يعرض سيادة الدول للخطر ويقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وسنواصل تعزيز التقيد باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي يتم إحياء ذكرى ضحاياها على الصعيد الدولي في 9 كانون الأول/ديسمبر من كل عام، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 323/69. وسندعو دائما إلى إقامة حوار بناء وإلى التعاون والتفاهم المتبادل وإرساء السلام.

واحدة من أكبر عمليات الإبادة الجماعية في تاريخ البشرية، فدمرت بذلك حياة الملايين من البشر، واستخرجت معادن وموارد ثمينة كانت بمثابة إثراء للقوى الغربية.

وترتكب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني أمام أعين العالم. والدول الأوروبية ذاتها التي تروج لمشروع القرار تتكرر محاولة القضاء على أشقائنا وأخواتنا الفلسطينيين حتى في الوقت الذي تواصل فيه الإمداد بالأسلحة والتمويل والموارد التي تمكن من الاستمرار في ارتكاب تلك الجرائم.

وبالنظر إلى هذه المبادرات، فإن وجود عالم متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز أمر ضروري وملح أكثر من أي وقت مضى من أجل ضمان تحقيق سلام وأمن عادلين وحقيقيين. لقد حان الوقت لإعادة الارتباط بين حقوق الشعوب ووجود أمم متحدة تمثل الجميع.

وتدعو نيكاراغوا إلى إيجاد عالم يسوده الحوار الحقيقي والصادق والسلام والعدالة والتضامن، والأخوة والنوايا الحسنة، مما يمكننا من الالتقاء ببعضنا البعض بكل ما لدينا من اختلافات وإثراء اتفاقاتنا.

وأخيراً، نظراً لازدواجية المعايير في الغرب، لا بد من طرح سؤال. هل ستدعم الدول الغربية مشروع قرار بشأن الإبادة الجماعية التي ارتكبتها القوى الاستعمارية في أمريكا اللاتينية وتشارك في تقديمه؟ ولهذه الأسباب جميعاً، ستصوت نيكاراغوا ضد مشروع القرار الذي قدمه ممثل ألمانيا ليس لأنه لا يسهم في تحقيق السلام والمصالحة في المنطقة فحسب، بل ولأنه سيؤدي إلى تفاقم الحالة.

السيد محمود (مصر): كانت مصر تأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1 بالتوافق، على نحو يحاكي روح القرارات السابقة الخاصة بإحياء ذكرى الإبادة الجماعية، والتي تشكل نموذجاً للتعامل البناء والاحترام المتبادل بين الأمم وصون الذاكرة الإنسانية وتعزيز ثقافة السلام والتصالح. فالتعاون والتوافق هما جوهر العمل المتعدد الأطراف ويجب أن يظلا دائماً المرتكز الأساسي في صياغة مثل هذه القرارات التي تمس جوهر قيمنا الإنسانية ومبادئنا العالمية.

الاتفاق الإطاري العام الذي جاء نتيجة توافق سياسي بين الأطراف المعنية.

وأخيراً، ندعو بكل احترام إلى مراعاة جميع تلك الاعتبارات عندما يحين الوقت للبت في مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، المعروض على الجمعية اليوم.

السيدة بيكارادو أوربين (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدنا أن يعلّل تصويته على مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها".

لطالما أدانت نيكاراغوا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وهنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من الواضح بشكل متزايد أنه لا يوجد حد لاستخدام العالم الغربي للمعايير المزدوجة. فلا تزال جمعيتنا العامة ضحية التلاعب والاستغلال بهدف تعزيز الخطط السياسية والمصالح الخاصة للدول الغربية.

وتعتقد نيكاراغوا أن تشجيع إجراءات أو مبادرات انفرادية وفرضها على شعوب بعينها، على نحو ما يفعل مشروع القرار هذا، الذي لا يحظى بتوافق وطني في البوسنة والهرسك، لا يدعم عملية المصالحة في ذلك البلد، ولا يسهم في تهيئة مناخ من الوحدة في المنطقة عموماً، لأنه لا يمثل جميع آراء سكان ذلك البلد.

ولا يمكن تجاهل مسؤولية الناتو التاريخية ومشاركته في تلك الأحداث المأساوية. فقبل 25 عاماً، قصف الناتو يوغوسلافيا بشكل عشوائي، مخلفاً آلاف القتلى والجرحى - إنه سلاح الغرب لغزو وتدمير الدول ذات السيادة في أجزاء أخرى من العالم، خلفاً وراء الموت والدمار في جميع البلدان التي تقع ضحية الآلة العسكرية للناتو.

كما لا يمكن لأوروبا أيضاً أن تتجاهل أو تحاول أن تمحو من التاريخ أكبر عملية إبادة جماعية ارتكبت ضد شعوبنا الأصلية في أمريكا اليوم وضد أشقائنا في أفريقيا في عملية قهر أجدادنا واستعمارهم واستعبادهم. لقد كان أجدادنا على مرأى العالم الغربي وهي تغزونا وتستعمرنا وتدمر ثقافتنا ونظرة شعوبنا الأصلية للعالم، مرتكبة بذلك

العميقة، وبما يتوافق مع المبادئ والقرارات التي أقرتها وتبنتها منظمة التعاون الإسلامي، بما يجسد مسار التضامن وتعزيز الوعي الدولي تجاه الجرائم التي تنتهك الإنسانية وللتصدي للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
تدلي دولة الإمارات العربية المتحدة بهذا البيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها".

في عام 2012، تم التعرف على رفات طفلة رضية في بوتوكاري. قُتلَت في الإبادة الجماعية في سريرينيتسا في تموز/يوليه 1995. ومنحتها والدتها، وهي إحدى الناجيات من الموت، اسما حتى لا يكون شاهد قبرها فارغا عندما تُدفن بجوار والدها وعميها وجدها. كانت فاطمة موخيتش أصغر مسلمة بوسنية من بين أكثر من 000 8 مسلم بوسني قُتلوا خلال تلك الأيام الحالكَة. كانت تبلغ من العمر يومان فقط.

إن ما حدث في سريرينيتسا كان إبادة جماعية. وهذه حقيقة ثابتة أقرت بها أرفع المحاكم الدولية. ومن بين حروب البلقان، تم توثيق الإبادة الجماعية في سريرينيتسا بشكل جيد وتعمل بمثابة تذكير بالأهوال التي ينبغي ألا يتحملها أي مجتمع.

وقد تضامنت دولة الإمارات العربية المتحدة، قولاً وفعلًا، مع إخواننا وأخواتنا الذين واجهوا أهوالاً لا يمكن تصورها في البوسنة والهرسك. وكنا من أوائل من استجابوا بتقديم المساعدات الإنسانية. وخدمت قواتنا في البلقان، ومنذ ذلك الحين ونحن ندعم جميع شركائنا على طريق التعافي وتحقيق المصالحة.

وبطبيعة الحال، نؤيد بقوة مضمون مشروع القرار هذا. فيجب ألا ننسى أبدا الضحايا وكيف قُتلوا ولماذا قُتلوا. وتستحق عائلاتهم أقصى درجات الاحترام وأفضل نهاية في هذا الشأن.

إن إطلاق المبادرات التثقيفية، وإدانة مجيد جرائم الحرب ومركبيها، وتحديد هوية من تبقى من ضحايا الإبادة الجماعية ودفنهم

ويسجل وفد مصر اعتراضه على المسلك الذي تم اتباعه لطرح مشروع القرار والعملية التفاوضية المتسارعة التي تمت حوله. الأمر الذي يثير الشكوك حول المقاصد الحقيقية وراء تقديم مشروع هذا القرار في هذا التوقيت الحرج، حيث إن غياب البيئة الإيجابية للنقاش والحوار حول هذه القضايا يزيد من خطورة إعادة فتح أبواب النزاعات والصراعات القديمة. وهو ما ينذر بالتأثير السلبي على الاستقرار السياسي في منطقة البلقان. فلقد كان من الأحرى أن يتم توجيه جهودنا نحو تعزيز قاعدة حوار تسودها العدالة والشفافية لتحافظ على المصالح الجماعية، وتعزيز إمكانيات التعاون البناء بين الدول.

تسجل مصر استياءها إزاء قيام بعض الدول، ومنهم عدد من مقدمي مشروع هذا القرار، باتخاذ مشروع القرار كذريعة للاستهداف السياسي لدول معينة. فضلا عن التشديق بقواعد القانون الدولي ومفاهيم حقوق الإنسان اتصالا بالوضع في البلقان. في حين أن هذه الدول نفسها تصمت عن - بل وتدعم أحيانا - الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان والخروقات السافرة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في بعض النزاعات الراهنة في مناطق أخرى بالعالم.

كما تؤكد مصر التزامها بتعزيز الحوار السياسي والدبلوماسي كآلية أساسية لتسوية الخلافات في منطقة البلقان، مشددة على اعتقادها الراسخ بعدم إمكانية فرض حلول من الخارج عبر قرارات مُنحازة أو إملاءات أحادية الجانب. فإن فهم التحديات التاريخية والسياسية الخاصة بهذه المنطقة يتطلب جهودا متواصلة وحوارا بناء يمكن دول وشعوب البلقان ذاتها من التوصل إلى صيغة تفاهم واتفاق ينبع من إرادتهم ويحظى بقبول وتأييد جميع الأطراف المعنية، باعتبار ذلك السبيل الأمثل للتقدم نحو مستقبل مزدهر يعود بالنفع على كافة شعوب البلقان.

أخيرا، تعترم مصر التصويت تأييدا لمشروع القرار الذي يكرس ذكرى الإبادة الجماعية في "سريرينيتسا"، بمعزل عن أي تجاذبات سياسية، وتأكيذا على انسجام هذه الخطوة مع المواقف الثابتة والراسخة التي تعبر عن التزامنا بتطبيق أحكام القانون الدولي وضوابط ميثاق الأمم المتحدة، ومن منطلق إلزامي يرتكز على القيم الإنسانية والأخلاقية

على الوفاء بمسؤولياتها في الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في البلقان والبناء عليها.

ويجب أن يكون تصويت اليوم، وما سبقه، تذكيراً بالحاجة الملحة لتعزيز التسامح والتعايش السلمي ومنع عودة الكراهية والتعصب.

السيد لويما (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إن جمهورية أنغولا تدين جميع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أيا كان مرتكبوها وأينما ارتكبت. وقد أقرت أنغولا بأن الحدث الذي وقع في سريبرينيتسا في 11 تموز/يوليه 1995 كان بالغ الخطورة ويرقى إلى جريمة الإبادة الجماعية، على النحو الذي أقرته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية.

ومع ذلك، تؤمن أنغولا إيماناً راسخاً بضرورة حماية السلام والمصالحة والوحدة بأي ثمن بمجرد تحقيقها. وبعد مرور 30 عاماً، لا يمكننا تجاهل التحسينات المستمرة في مستوى المصالحة والتعاون بين الطوائف الثلاث المختلفة التي تشكل البوسنة والهرسك، والتي تعمل معاً على بناء مجتمع راغب في التسامح والمضي قدماً لبناء مستقبل أكثر إشراقاً لسكانها. ونحن نعتقد أن عملية المصالحة في منطقة البلقان لا تزال هشة جداً، ونرى أن هذه المبادرة قد تضر بالمنطقة ومن المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية وتقويض عملية الوحدة الوطنية والمصالحة الحساسة في البلد.

ولدينا أيضاً بعض المخاوف بشأن العملية، بما في ذلك الشفافية والشمولية. وكنا نفضل قراراً يقيم التطورات الإيجابية وي طرح على الطاولة الجوانب التي تعالج المصالحة الحقيقية، ويتعامل مع الماضي كدروس مستفادة ويسعى إلى نهج موجه نحو المستقبل من خلال تشجيع وتسهيل وتسريع عملية المصالحة والتعاون، وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة. ولهذه الأسباب ستمتنع أنغولا عن التصويت في عملية التصويت اليوم.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتعليل تصويت وفد

بشكل يصون كرامتهم، وملاحقة الجناة الذين لم يمثلوا أمام العدالة بعد، كلها جهود تستحق دعمنا الكامل. وندين بشدة جميع محاولات إنكار الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا أو التقليل من شأنها.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نؤكد على مخاوفنا الشديدة بشأن توقيت مشروع القرار وعملية تقديمه. ويساورنا قلق بالغ إزاء حقيقة أن المناقشات التي دارت حول مشروع القرار قد أظهرت للأسف قدراً كبيراً من التسييس.

للأسف، إن السلام في البلقان هش. وقد توقفت الجهود المبذولة لحل النزاعات التي طال أمدها، وفي بعض الحالات تراجعت المكاسب الكبيرة التي تحققت. وقد فشلت الجهات الفاعلة في المنطقة في تنفيذ التزاماتها، ونتيجة لذلك، فإن التوترات العرقية آخذة في الازدياد. ومن الأهمية بمكان أن نواصل جميعاً التركيز على تعزيز الوحدة والمصالحة التي تحتاج إليها المنطقة بشدة. ويجب عدم استغلال ذكرى سريبرينيتسا لتحقيق مكاسب سياسية أو أن تصبح سبباً في تعميق الانقسامات.

وكان ينبغي منح الدبلوماسية المزيد من الوقت. فخطورة الجرائم التي ينطوي عليها الأمر تتطلب منا ألا نسمح للطابع السياسي الملح أن يطغى على أهمية الوحدة في سعينا لتحقيق العدالة وإحياء الذكرى. وهذا هو السبب في أن الإمارات العربية المتحدة تعترض الامتناع عن التصويت على مشروع القرار. ويجب أن يفهم تصويتنا فقط في سياق ما يمكن أن يترتب على اعتماد النص من أثر مزعزع للاستقرار في البلقان.

ويهدف امتناعنا عن التصويت إلى التأكيد على الحاجة إلى خفض التوترات الإقليمية والتشجيع على التهدئة. فلا يمكن أن تُشفى الجروح التاريخية المتفاقمة منذ فترة طويلة دون بذل جهود حقيقية نحو المصالحة. ونحن نعتقد أن تعزيز السلام والاستقرار الدائمين يتطلب حواراً مدروساً وشاملاً، لا سيما لمنع تكرار جرائم مماثلة.

كما أننا ننتهز هذه الفرصة لنحث جميع القادة السياسيين والمجتمعيين في المنطقة على النظر في المخاطر التي تهدد السلام والاستقرار وتجنب التحريض. ويجب عليهم الالتزام مجدداً بوقف التصعيد بعد البت في مشروع قرار اليوم. ونحن نشجع جميع الأطراف

الصادر في 14 أيار/مايو، بشأن حماية المدنيين (S/2024/385)، أنه في عام 2023 وحده، قُضي على 219 000 مدني كونغولي - لاحظوا 219 000 شخص.

وعلاوة على ذلك، بينما نلتقي، تستعد رواندا لارتكاب إبادة جماعية خبيثة بحق الهوتو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكدليل على ذلك، صرح القادة الروانديون مؤخراً في مقابلة مع وسائل الإعلام الأجنبية أن الجيش الرواندي لن يغادر جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تتم إعادة التوتسي الكونغولييين إلى أراضيهم وضمان حقوقهم. وتؤيد هذه التصريحات البالغة الخطورة الهجمات التي شنها مؤخراً الجيش الرواندي المسمى قوات الدفاع الرواندية على مخيم موغونغو للنازحين في كيفو الشمالية والتي أسفرت عن مذبحه لا ترحم للمدنيين الأبرياء، معظمهم من النساء والأطفال.

ولا يمكن لهذه الجمعية أن تجهل أن إبادة بشرية واقتصادية حقيقية غير معلنة تحدث في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قتل أكثر من 11 مليون شخص ونزح 7,2 ملايين شخص داخلياً. وهذه الاعتداءات المتكررة على جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرة منذ ما يقرب من 30 عاماً.

ويشعر وفد بلدي بالدهشة عندما يلاحظ أن بعض مرتكبي تلك الفظائع المنهجية في شرق بلدي - وهم أشخاص تلطخت أيديهم بدماء الكونغولييين الذين يذبحونهم يومياً - هم من بين مقدمي مشروع القرار هذا، وكأنهم لا يشعرون بالشفقة إلا على شعب سريريكتسا. وهذا أمر فاضح ومثير للقلق.

ونأمل أن تنتظر هذه الجمعية العامة قريباً في اعتماد موقف عادل واتخاذ إجراءات مناسبة ومتسقة نظراً للمأساة المستمرة في شرق بلدي. ولذلك ستصوت جمهورية الكونغو الديمقراطية معارضة مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1، المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريريكتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها".

بلدي المرتقب على مشروع القرار المتعلق بتخصيص يوم دولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريريكتسا عام 1995 وإحياء ذكراها (A/78/L.67/Rev.1).

يتفهم وفد بلدي تماماً الأساس المنطقي لأي تحرك نحو الاعتراف السياسي بوقوع إبادة جماعية حيثما ارتكبت فظائع بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية. ولكن وفد بلدي يشدد على الطبيعة التوافقية الكبيرة لمثل هذه الخطوة.

ففي الحالة الراهنة، وكما نعلم جميعاً، فإن البوسنة والهرسك منطقة حساسة تمر بمرحلة ما بعد النزاع، حيث تستمر التوترات العرقية والمشاكل السياسية الداخلية. ويجب أن تدفعنا هذه القضية الحساسة جداً إلى توخي المزيد من الحذر.

ومن الواضح أن مشروع القرار لم يحظ بتوافق الآراء في أوساط شعب البوسنة والهرسك. وقد نما إلى علمنا أنه لم يتم إجراء أي مناقشات أو اتفاقات من أي نوع قبل تقديم مشروع النص هذا. ويؤدي هذا القرار إلى انقسام عميق بين المجتمعات الإثنية في البلد. ويُنظر إلى مشروع القرار بصيغته الحالية على أنه عمل استغراقي من قبل ممثلي مجتمع ضد مجتمع آخر.

كما أنه يسلط الضوء على غياب التشاور على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يشكك في المصالحة بين شعوب المنطقة ويهدد استقرارها. وسيؤدي مشروع القرار هذا إلى نتائج عكسية ولن يعزز السلام ولن يداوي جراح الماضي. بل على العكس، لن يؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات بين تلك الدول وتوليد موجات جديدة من التوتر في غرب البلقان. ونحن، الجمعية العامة للأمم المتحدة، يجب أن نتجنب ذلك.

ومن ناحية أخرى، يجب أن يستند الاعتراف بالإبادة الجماعية إلى معايير موضوعية، وتجنب الانتقائية والتسييس وازدواجية المعايير، إذ لا يمكننا الاعتراف بالإبادة الجماعية للبعض وإنكارها للبعض الآخر.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة ليدكر هذه الجمعية بالفظائع التي تحدث في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. والإحصائيات تبث على الغثيان. ويذكر تقرير الأمين العام الأخير

الدومينيكية، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غابون، جورجيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، الهند، جامايكا، كازاخستان، كينيا، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، ملديف، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سيشيل، سلوفاكيا، جزر سليمان، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوغن صوتا مقابل دا، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام

اعتمد مشروع القرار A/78/L.67/Rev.1 (القرار 282/78) بـ 84 صوتاً مقابل 19، مع امتناع 68 عضواً عن التصويت (القرار 282/78).

[لاحقاً، أبلغ وفد جزر مارشال الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت تأييداً لمشروع القرار].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت أو شرحاً للموقف بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد براوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يدلي بتعليل للتصويت بعد التصويت على القرار 282/78، المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريريننتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها".

بالنسبة لإندونيسيا، فإن قدسية الحياة والإنسانية لها الأسبقية على أي اعتبار آخر. لذلك، نحن نتخذ موقفاً مبدئياً وثابتاً ضد الإبادة الجماعية. والقرار الذي تم اتخاذه للتو هو تأكيد عميق بالألم والمعاناة التي تكبدها أكثر من 8 000 شخص في سريريننتسا منذ ما يقرب من 30 عاماً. إنه دعوة لنا جميعاً لحماية الفئات الأكثر ضعفاً وضمان عدم تكرار مثل هذه الفضائع في أي مكان أو زمان.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، تشيكيا، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غينيا - بيساو، غيانا، آيسلندا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، الكويت، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، مالطة، موريتانيا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، مقدونيا الشمالية، النرويج، باكستان، بالاو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، اليمن، زامبيا

المعارضون:

أنتيغوا وبربودا، بيلاروس، الصين، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دومينيكا، إريتريا، إسواتيني، غرينادا، هنغاريا، مالي، ناورو، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، سان تومي وبرينسيبي، صربيا، الجمهورية العربية السورية

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الكونغو، كوت ديفوار، قبرص، الجمهورية

وجامعة وتطلعية لتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين من أجل المصلحة الحقيقية لشعوب المنطقة وخارجها.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني العميق للعديد من الوفود والبعثات الدائمة والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية التي أعربت على مختلف المستويات عن تعازيها ومواساتها لشعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية على فقدان رئيس الجمهورية ووزير الخارجية. كان السيد رئيسي والسيد أمير عبد اللهيان ورفاقهما المتوفون يحظون باحترام وحب كبيرين من قبل الشعب الإيراني.

وهذا الأسبوع، أظهر الملايين من الإيرانيين في جميع أنحاء البلد احترامهم العميق لتلك الشخصيات البارزة، بما في ذلك في مراسم التشييع. وكانت جهودهم الدؤوبة في خدمة الشعب الإيراني مثلاً على تقانيهم الراسخ في خدمة أمتهم الحبيبة. وسوف نتذكر إسهامهم في التنمية والتعاون واحترام الكرامة الإنسانية، وكذلك في تعزيز السلام والأمن والعلاقات الودية في المنطقة وخارجها. وسيظلون مصدر إلهام دائم لشعبنا ولكل من يتطلع إلى القضايا العادلة ذات الأهداف النبيلة في العالم.

أما فيما يتعلق بالقرار 282/78، فأود أن أذكر أن جمهورية إيران الإسلامية كانت واضحة في رفضها للجرائم الفظيعة، ولا سيما الأحداث المأساوية التي وقعت في سريريننتسا. إن تصويتنا مؤيداً للقرار الذي تم اتخاذه اليوم يدل على اقتناعنا بدعم ضحايا الإبادة الجماعية في سريريننتسا في عام 1995 وتعاطفنا معهم. إن تكريم الضحايا في البوسنة والهرسك وتذكرهم يجب أن يوحد الناس ويلهم الرفض العالمي للجرائم الفظيعة. كما أن من شأنه أن يعزز العدالة والمغفرة للأجيال القادمة.

ومن خلال دعمنا، فإننا نحیی أيضاً أرواح أبطالنا - العديد من الرعايا الإيرانيين - الذين استشهدوا في سبيل هدف ثمين، وهو مساعدة شعب البوسنة والهرسك في سياق تلك الأحداث المؤسفة. وللأسف الشديد، خذل المجتمع الدولي آنذاك ضمير العالم، تاركاً

مع ذلك، ونحن نتطلع إلى تكريم ضحايا ذلك الفصل المظلم من التاريخ، فإننا مضطرون إلى تطبيق الدروس المستفادة من سريريننتسا على يومنا هذا. فأمام أعيننا، تتكشف إبادة جماعية في غزة. ونحن نشهد على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع القهر المنهجي والتشويه والقتل للشعب في غزة. وقد أزهقت أرواح أكثر من 35 000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، ومن المتوقع أن يبقى 80 000 شخص تحت الأنقاض. وحوالي 1,1 مليون شخص على شفا المجاعة، ومع العدوان على رفح، لا يوجد مكان آمن لـ 2,3 مليون فلسطيني في غزة. إذا كان هناك شيء واحد يجب أن نتعلمه من سريريننتسا، فهو أن النقاعس عن اتخاذ إجراءات ليس خياراً.

لقد قال الراحل كوفي عنان: "إن مأساة سريريننتسا ستظل تطارد تاريخ الأمم المتحدة إلى الأبد". وها نحن هنا، بعد قرارين صادرين عن الدورة الاستثنائية الطارئة، وثلاثة قرارات لمجلس الأمن وتدابيرين تحفظيين لمحكمة العدل الدولية بشأن غزة، لا تزال الأمم المتحدة مشلولة وعاجزة عن التأثير على الحالة في الميدان. لذلك، وكموقف مبدئي إزاء هذا الظرف القاتم والقاسي، صوتت إندونيسيا مؤيدة للقرار.

دعونا لا نشوه ذكرى سريريننتسا المهيبة بتقاعسنا في غزة. وإذا كنا لا نريد أن يعيد التاريخ نفسه، فعلياً جميعاً أن نكون حازمين في التمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأؤكد على ضرورة رفض ازدواجية المعايير. ويجب أن نحمل على عاتقنا الشعور بالمسؤولية والالتزام بالعدالة والإنسانية.

وعلى الرغم من دعمنا لهذا القرار، فإننا نأسف لطرجه للتصويت. وكان ينبغي أن تكون هذه اللحظة المهمة لإحياء الذكرى بمثابة لحظة موحدة من أجل قدسية ذكرى الضحايا. كنا نتمنى حقاً لو تم التعامل مع هذا القرار بشكل مختلف، من خلال عملية تفاوضية أكثر شمولاً، للتوصل إلى نص توافقي. وكان من شأن الإجماع أن يجعل يوم إحياء الذكرى هذا مناسبة للتطلع إلى المستقبل - يوماً يحتضن الجميع بإخلاص ويضع أساساً متيناً للمصالحة. لذلك تواصل إندونيسيا التأكيد على أن إحياء الذكرى يجب أن يكون مصحوباً بجهود مصالحة شاملة

إن الحالة الكارثية الراهنة في فلسطين والأوامر الملزمة التي أصدرها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة هما الموضوعان الأوثق صلة بالمناقشات في سياق هذا القرار. ونأسف لتجاهل هذه المسألة المحورية والمهمة جداً. ومع ذلك فإن اتخاذ هذا القرار يجب أن يكون بمثابة تذكير بالمسؤوليات التي تقع على عاتق الأمم المتحدة تجاه كل امرأة ورجل وطفل فلسطيني. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا ترتكب نفس الخطأ الذي ارتكبته في عام 1995. إن الدروس المؤلمة التي تعلمناها من الماضي، والتي كلفت بالفعل خسائر فادحة، يجب أن تجبر البشرية على تجنب ومنع ووقف تكرار كوارث مماثلة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أتكلم تعليلاً للتصويت، أود أن أثير مسألة واحدة. يمكنكم اعتبار ذلك نقطة نظام، وأحسب أنكم، سيدي الرئيس، ستقتطعون الوقت المخصص لتعليلي للتصويت من الملاحظات التي سأدلي بها الآن.

وقبل التصويت، أعطيتكم الكلمة، سيدي الرئيس، إلى "ممثل صربيا الموقر". أود أن أذكركم بأنه ليس "ممثل صربيا الموقر". إنه رئيس جمهورية صربيا. وأعتقد أنه كان عليك يا سيدي أن تدرك ذلك وأن تحترم منصبه الرفيع وأن تخاطبه على هذا الأساس. والآن آتي إلى شرح التصويت.

(تكلم بالروسية)

لقد شهدنا اليوم صفحة حزينة في تاريخ الجمعية العامة. لقد قررت مجموعة من الوفود، بقيادة ألمانيا، إساءة استخدام سلطات الجمعية العامة واعتماد إعلان سياسي تحت ستار قرار بشأن تخصيص يوم تذكاري (القرار 282/78)، الغرض منه، رغم ادعاءات مقدمي مشروع القرار بعكس ذلك، تشويه صورة أحد شعوب يوغوسلافيا السابقة وتقويض اتفاق دايتون للسلام وقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، الذي أقر الاتفاق. وليس من المستغرب أن القرار غير التوافقي، الذي تم اعتماده بالتصويت، لا يفشل فقط في الدعوة إلى التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون، بل إنه لا يذكره أصلاً. ولم تكن نتيجة التصويت كما

الأبرياء يسقطون ضحايا لأخطر الجرائم. وكانت مذبحه سريبرينيتسا بالفعل صفحة سوداء في تاريخ البشرية والأمم المتحدة.

وتكرر جمهورية إيران الإسلامية تأكيد موقفها المبدئي في دعم السلام والاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك ومنطقة البلقان بروح الحوار والتفاهم، مع الحفاظ على التعايش السلمي بين جميع أبناء البلد والمنطقة، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية، وتعزيزه. ونؤكد كذلك أهمية احترام السلامة الإقليمية لبلدان المنطقة. ونؤكد على ضرورة اتباع نهج شامل بحسن نية للحفاظ على السلام والاستقرار الدائم. ويجب أن يشمل هذا المسعى جميع الأفراد، مع كفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

وبالحديث عن الجرائم الوحشية، أود أن أذكر أننا لا ننسى أن الملايين من الشعب الإيراني، أي ما يقرب من ربع الشعب الإيراني في ذلك الوقت، عانوا من الإبادة الجماعية في الفترة من 1917-1919 بسبب مآرب سياسية لدولة أجنبية معينة، مما تسبب في حرمان شديد من الغذاء والموارد الحيوية، مما أدى إلى انتشار المجاعة على نطاق واسع.

ودعونا لا ننس أيضاً أن أولئك الذين فقدوا أرواحهم في سريبرينيتسا لم يكونوا فقط ضحايا جرائم فظيعة حرض عليها أفراد، بل كانوا أيضاً ضحايا لسياسة القوة والإخفاقات من قبل بعض الدول الغربية، بما في ذلك تلك التي كانت موجودة على شكل قوات حفظ سلام وقت وقوع تلك المأساة.

وتبقى الحقيقة أن الدول التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية، إلى جانب منظمة حلف شمال الأطلسي، عن الفشل الذي أغرق سريبرينيتسا في كارثة عام 1995 هي الآن من بين مقدمي هذا القرار. إن هذه الحقيقة القاسية، إلى جانب التطورات الحالية على الصعيد الدولي، ولا سيما الوضع الكارثي في غزة، يجب أن تجعلنا جميعاً نشك في النوايا الحقيقية لبعض الدول الغربية، حيث أثبت الوضع في فلسطين أنه يكشف عن التجلي الصارخ لازدواجية المعايير والانتقائية المزمنة لدى قلة قليلة.

محاولة للاتفاق على نهج مشترك. وبدلاً من ذلك، قامت مجموعة الأصدقاء بصياغة مشروع القرار وطرحه كمنتج نهائي على أساس أن "يُقبل كما هو أو يُرفض"، مع إجراء جولتين من المشاورات الرسمية.

وقد تم رفض جميع الدعوات التي وجهها الأعضاء المسؤولون في الأمم المتحدة، بما في ذلك روسيا وصربيا، لإعادة مسألة تخصيص يوم لإحياء ذكرى حرب البوسنة والهرسك إلى المستوى الوطني لمناقشتها من قبل جميع الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك والتوصل إلى موقف موحد في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تضم قائمة الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار كل من ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى وفنلندا وأيرلندا وإيطاليا وليختنشتاين وحتى نيوزيلندا. وحتى هولندا، التي أدت كتيبته المزعومة لحفظ السلام دوراً مخزياً في مأساة سريبرينيتسا عام 1995، لم تتردد في الانضمام إلى القائمة.

وهناك شيء واحد واضح، وهو أن مقدمي قرار اليوم يتصرفون بشكل متعمد، ويدفعون البوسنة والهرسك نحو المواجهة، دون اعتبار للثمن الذي دفعته خلال الحرب الأهلية في التسعينيات. فقد أسفرت الحرب عن مقتل 100 000 شخص وشهدت الكثير من المآسي الدامية، ليس فقط ضد البوسنيين، بل أيضاً ضد الصرب والكروات. ويبدو أن ذلك تدبير يتم اتخاذه حتى لا تتصالح شعوب البوسنة والهرسك أبداً. ونحن نرى أن مثل هذه الأعمال تشكل تهديداً للسلام والأمن في البلد والمنطقة ككل.

وكل ذلك سخريّة ونفاق. ولكن الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن المقدم الرئيسي للقرار هو ألمانيا. فالدولة التي أشعلت حربين عالميتين في القرن العشرين، وقتلت الملايين من الناس في معسكرات الاعتقال، وكانت مسؤولة عن جرائم جماعية في أفريقيا وشاركت بفعالية كبيرة في انهيار يوغوسلافيا وقصف سراييفو في عام 1995، تحاول الآن إلقاء محاضرة على الآخرين من على منبر الجمعية العامة حول أهمية المصالحة الوطنية. ونحن مقتنعون بأن ألمانيا ليس لها الحق الأخلاقي في مجرد ذكر مصطلح "الإبادة الجماعية" بخصوص أي موضوع سوى جرائمها الشنيعة. ونذكر بأن الأمم المتحدة نفسها، التي نجتمع

توقع مقدمو مشروع القرار. انظروا إلى الأرقام: عدد أعضاء الأمم المتحدة الذين لم يؤيدوا القرار أكبر من عدد من أيده.

وكان من بين مقدمي مشروع القرار الممثل الدائم للبوسنة والهرسك الذي تجاوز سلطته في هذه المسألة. ووفقاً لدستور البوسنة والهرسك، وهو جزء من اتفاق دايتون، كان ينبغي أن يحظى هذا القرار قبل طرحه بموافقة جميع أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك.

وهذا تأكيد آخر على السياسة الثابتة التي تنتهجها بعض النخب البوسنية ورعاتها الغربيون تجاه تقويض دور هيئة الرئاسة باعتبارها الصوت الأعلى للموقف التوافقي لمجتمع البوسنة والهرسك المتعدد الأعراق بشأن القضايا الرئيسية للدولة. ودعونا نتذكر أن مفهوم تحقيق التوازن بين مصالح الشعوب المؤسسة الثلاثة والكيانين هو جوهر اتفاق دايتون للسلام، الذي وضع حداً للحرب الأهلية المميتة في يوغوسلافيا.

لقد ضلّل واضعو القرار أعضاء الجمعية العامة منذ البداية. وزعموا أنه يهدف إلى المصالحة، بينما أخفوا أنه يفتقر إلى عنصر أساسي واحد، وهو موافقة جميع شعوب وكيانات البوسنة والهرسك. وقد أدى مجرد تقديم مشروع القرار ومناقشته إلى إثارة التوتر في البوسنة والهرسك والبلقان ككل. وهذا ما أكدته المظاهرات الحاشدة في بانيا لوكا، ورسائل وبيانات العضو الصربي في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، زليكا سفيانوفيتش، وممثلي الصرب في جلستي مجلس الأمن المعقودتين في 30 نيسان/أبريل و 15 أيار/مايو (انظر S/PV.9621 و S/PV.9626). كما يوضح البيان الذي أصدره المجلس الوطني لجمهورية صربيا في 22 أيار/مايو أن المسألة قيد المناقشة اليوم لها بعد قانوني.

ومن غير المقبول على الإطلاق إجراء مقارنة بين القرار الذي اتخذ بشأن سريبرينيتسا والقرار المتعلق بالإبادة الجماعية في رواندا (القرار 234/58). فقبل النظر في مشروع القرار بشأن رواندا في الجمعية العامة، كان قد تم الاتفاق على مشروع القرار بشأن رواندا داخلياً في البلد ثم في مجموعة إقليمية - الاتحاد الأفريقي. أما بخصوص القرار المتعلق بسريبرينيتسا، فلم نر شيئاً يمكن اعتباره

في آلاف الصفحات، لكن العنصر الذاتي لجريمة الإبادة الجماعية استُنتج من شهادة شاهد واحد أعاد سرد ما دار في مكالمات هاتفية واحدة، استنادا إلى ما سُمع من جانب واحد فحسب.

لم تتعمق محكمة العدل الدولية في التفاصيل واكتفت بقبول استنتاجات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من دون تمحيص. وقد أشار عدد من قضاة محكمة العدل الدولية إلى ذلك صراحةً في آرائهم المخالفة للحكم الصادر في 26 شباط/فبراير 2007. لقد سمعنا مرارا أن مشروع القرار المعروف علينا لم يهدف إلا إلى رأب الصدع وإعادة تأكيد قرارات المحاكم الدولية وتعزيز المصالحة الوطنية طويلة الأجل. لكن المفارقة المريعة هي أن التصويت اليوم أظهر بوضوح مدى انقسام المجتمع الدولي حول كل من سريبرينيتسا والقرارات المذكورة آنفا. إن اعتماد مشروع هذا القرار انتصار مكلف جدا لمقدميه. ما الذي حققوه؟ إذا كان واضعو القرار يسعون إلى تقسيم الجمعية العامة، وهو ما حذرناهم منه مسبقا، فقد نجحوا في ذلك ببراعة.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت البرازيل عن التصويت على القرار 282/78، المتعلق باليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها. إن التصويت لا يعني ضمنا أو يثير أي شك على الإطلاق في طابع المذبحة التي تعرض لها المدنيون البوسنيون في سريبرينيتسا في تموز/يوليه 1995. ففي عام 2004، قررت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن المذبحة تندرج ضمن تعريف الإبادة الجماعية. وفي عام 2007، اعتبرت محكمة العدل الدولية أيضا أن المجزرة إبادة جماعية.

علاوة على ذلك، فإن موقفنا من التصويت اليوم لا يعني أدنى تغيير في موقف البرازيل الواضح والحازم المتمثل في إدانة الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وهنا والآن، نؤكد مجددا هذه الإدانة بأشد العبارات. لقد امتنعنا عن التصويت بناء على تقييم للظروف المحيطة بتقديم القرار 282/78، والمشاورات بشأنه، وردود الأفعال عليه. وكنا،

اليوم بين جدرانها، أنشئت بسبب جرائم ألمانيا النازية ومن أجل منع تكرار مثل هذه الجرائم ضد الإنسانية بشكل نهائي.

نود أيضا أن نشير إلى أن مقدمي المشروع، باتخاذهم هذه الخطوة، قد قوضوا الوضع الراهن المستند إلى القرار 323/69، الذي أعلن 9 كانون الأول/ديسمبر يوما دوليا لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، مما أدى إلى عواقب غير متوقعة. يجب أن نذكر أنه لا يوجد قرار للجمعية العامة بشأن الإبادة الجماعية وغيرها من جرائم ألمانيا النازية ضد شعوب الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الوطنية العظمى 1941-1945. لقد أودت تلك الجرائم التي ارتكبتها النظام النازي بحياة 27 مليون مواطن سوفياتي. كما عانى الكثير من شعوب أوروبا، بمن فيهم الصرب، الذين تضرروا بشدة. لم ننس ذلك، ولن ننساه. لا أحد ولا شيء يذهب طي النسيان.

لا يمكننا تجاهل البيانات التي أدلى بها عدد من الممثلين بشأن أهمية احترام قرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية. لقد فشلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وخليفاتها، الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، اللتان أنشئتا لكفالة إقامة عدالة نزيهة، فشلا ذريعا في هذه المهمة. إذ لم تحقق قراراتهما المتحيزة والمسيسة شيئا لتعزيز المصالحة المستدامة في البلقان. لم تعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سوى على تعميق الانقسامات في البلقان. وقد حملتا الصرب دون غيرهم تقريبا المسؤولية عن أحداث تسعينيات القرن الماضي، متجاهلتين الجرائم الكثيرة التي ارتكبتها أطراف النزاع الأخرى. ونتيجة لذلك، لم تُسمع أصوات الضحايا الصرب قط، ولم تتحقق العدالة. لقد تراءى للمحكمة والآلية كما لو أن ضحايا تلك الجرائم من الصرب لم يكن لهم وجود على الإطلاق. ليست هذه هي طريقة إعمال العدالة الحقيقية.

هذا ناهيك عن أن مجموعة الأدلة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة استندت إلى حد كبير على مفاهيم قانونية مشكوك في صحتها اخترعتها المحكمة نفسها. جاءت قرارات المحكمة

من أولوياتنا القصوى تعزيز المصالحة الوطنية والحوار والوحدة بين الشعوب والمجموعات في البوسنة والهرسك والمنطقة، وبالتالي المساهمة في استقرار المنطقة وتمييزها.

إن الجمعية العامة هي أفضل منتدى لتعزيز توافق الآراء والتضامن فيما بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة. وينبغي أن يساعد إعلان يوم دولي على توحيد كلمة الأطراف المعنية في البلد وكذلك الدول في المنطقة، لا على تفرقة. لكن من الواضح أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في هذا السياق.

ومن هذا المنطلق، امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار 282/78. إننا ندعو الأطراف إلى مواصلة الحوار من أجل التوصل إلى تفاهم ونهج يتفق عليهما الأطراف بشأن هذه المسألة ويحظيان بتأييد شامل من المجتمع الدولي.

السيدة بارنور (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): تأسف غانا لأن غياب توافق الآراء الوطني والإقليمي بشأن تقديم القرار 282/78 أجبرها على الامتناع عن التصويت على الإعلان عن 11 تموز/يوليه من كل عام يوما دوليا للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها.

أسفنا ذو شقين. أولا، إن أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريرينيتسا وفي محيطها في عام 1995 تُعد إحدى أسوأ الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة خلال حروب تسعينيات القرن الماضي، وينبغي أن تكون بمثابة نقطة التقاء للمجتمع المتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك لمداواة جراح الماضي والتوصل إلى مصالحة وطنية من أجل مستقبل البلد. ثانيا، أدى غياب التوافق الوطني والإقليمي في الآراء بشأن هذه المبادرة المهمة إلى تقويض مصداقيتها كنقطة مرجعية للتفكير الحقيقي ولإحياء الصادق للذكرى بما يخدم قضية السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

في الواقع، ترى غانا أن إحياء الذكرى الجماعية للأحداث التاريخية مثل الإبادة الجماعية في سريرينيتسا ينبغي أن يقوم على

وما زلنا، نشعر بالقلق إزاء ما سببه ذلك من خلاف شديد وانقسام عميق في الأمم المتحدة وفي المنطقة، ولا سيما في البوسنة والهرسك. فمن المفترض أن يهدف هذا النوع من القرارات إلى توحيد كلمة المجتمع الدولي حول مساعدة الأطراف على تجاوز النزاعات وإحياء ذكرى الضحايا وإعلاء شأن العدالة وبناء السلام الدائم. وبعبارة أخرى، الغرض من تلك القرارات هو المساعدة على تضميد الجراح ومساعدة أعداء الأمل على المضي قدما. وللأسف، فإن الظروف التي أحاطت بالقرار الذي صوتنا عليه اليوم أدت إلى عكس ذلك تماما. لقد شعرنا بأنه لا يسعنا أن نكون جزءا من ذلك. ونأسف لذلك بالغ الأسف. نأمل أن تضاعف جميع الأطراف المعنية جهودها لبناء مستقبل يسوده السلام، مع الاعتراف الكامل بأحوال الماضي. وفي هذا المسعى، سيحظون بلا شك بتأييدنا جميعا.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تُدين فييت نام جرائم الإبادة الجماعية بأشد العبارات، وقد قامت بجهود وإجراءات ملموسة لإنهاء الإبادة الجماعية ووضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجريمة. ينبع ذلك من احترامنا الشديد لقيمة الحياة البشرية، والتزامنا الثابت بحماية المدنيين، وسياسة فييت نام الثابتة المتمثلة في دعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبصفتنا طرفا في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فإننا نأخذ التزاماتنا الوطنية بموجب الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة على محمل الجد. فخلال فترة عملنا في مجلس الأمن بصفتنا عضوا غير دائم في الفترة 2020-2021، ترأست فييت نام الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ودعمت ولاية وأنشطة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وانضمنا إلى توافق الآراء في اعتماد القرار 232/69، المعني باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، في الدورة التاسعة والستين للجمعية.

لدينا قناعة راسخة بأن السلام والاستقرار والتنمية هي شروط أساسية للقضاء على الأسباب الجذرية للإبادة الجماعية. لذلك، فإن

وفي هذا الصدد، نحث الفريق الأساسي ومقدمي القرار على مراعاة شواغل وحساسيات جميع الشعوب التي عانت مجتمعاتها المحلية من خسائر خلال حرب البوسنة، وذلك عند إحياء اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها. ونحث أيضا الدول الأعضاء الأخرى التي تقدم مشاريع قرارات بشأن أيام أو سنوات تذكارية على مواصلة الممارسة المتبعة منذ أمد طويل والمتمثلة في السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء يجسد وحدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

السيدة كانو فرانكو (بنما) (تكلت بالإسبانية): إن بنما، إيماننا منها بالتزامها بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، تؤكد من جديد إدانتها لأي حدث تعتبره الهيئات الدولية ذات الصلة عملا من أعمال الإبادة الجماعية. فتلك الأفعال تنتهك القانون الدولي الإنساني والقيم الأساسية للبشرية، وتترك ندبة لا تُحى في تاريخنا المشترك. واتساقا مع ذلك الالتزام، أيدت بنما القرار 323/69 لعام 2015 الذي أعلنت فيه هذه الجمعية العامة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. إن اعتماد ذلك القرار بتوافق الآراء دليل على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتلك المواقف التي تعترف بالضحايا الذين تعرضوا لأعمال يرفضها المجتمع الدولي. إن تحديد يوم لإحياء الذكرى والتفكير هو وسيلة ملائمة جاءت في الوقت المناسب للتوعية بالمأساة الإنسانية الهائلة التي تسببها الجرائم الفظيعة والحاجة الملحة إلى الحيلولة دون تكرارها في أي منطقة من العالم. وتوفير الفرصة لأسر الضحايا لتكريم أحبائهم وإحياء ذكراهم بتخصيص يوم محدد لهم هو وسيلة لتكريم ذكراهم، وفرصة لتجديد الالتزام المشترك بمنع تكرار هذه الأعمال والمضي قدما نحو تحقيق مصالحة حقيقية بين الأطراف المتضررة.

إن القتلى، والناجين، وأقاربهم، وحتى من أُلحقوا الأذى، جميعهم ضحايا. هناك ضحايا ومعاناة مشتركة يجب التعافي منها. والمصالحة والحوار هما السبيل الوحيد - السبيل الوحيد لمداواة الجراح ومواجهة بعضنا بعضا بصراحة أملا في تجاوز الانقسامات. ليس هذا هو الوقت

القبول والتضامن الوطني والإقليمي واسعي النطاق، وينبغي أن يعزز جهود بناء الأمة والمصالحة التي لا تزال جارية في البوسنة والهرسك منذ اتفاقات دايتون. وبينما نواصل تكريم الضحايا والناجين من سربرينيتسا، تحضرنا كلمات الأمين العام السابق، كوفي عنان، الذي قال: "إن أحزانهم لا يمكن تخفيفها ويجب ألا تُنسى".

ولذلك، بالنسبة لغانا، لم يتوقف التزامنا الثابت منذ أمد بعيد بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وبدعمنا لها، كما لم تتغير إدانتنا القاطعة للجرائم الشنيعة التي ارتكبت بحق 8 000 من الشباب والفتيان في سربرينيتسا في تموز/يوليه 1995. ينبغي ألا تُدفن قصصهم في أرشيف التاريخ، ولا أن تُطمس معاناتهم وآلامهم بسبب خلافات وطنية وإقليمية. بل ينبغي أن يكون ما مروا به بمثابة عامل موحّد يمكن أن يتحد من خلاله جميع البوسنيين متجاوزين الانقسامات العرقية والدينية لبناء مستقبل قائم على التماسك الاجتماعي والاحترام المتبادل.

في الختام، ستظل غانا داعمة لجميع الجهود المبذولة في البوسنة والهرسك لتعزيز المصالحة بين الأديان وبين الأعراق. ومن الضروري أن تعمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في البلد على تهيئة مناخ تسوده الوحدة الوطنية والسلام والأمن. نؤكد مرة أخرى تضامننا مع ضحايا الإبادة الجماعية في سربرينيتسا والناجين منها، ونؤكد مجددا ضرورة التعاون الدولي لكفالة تحرير أجيال الحاضر والمستقبل من آفة الإبادة الجماعية.

السيد خنغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): صوتت سنغافورة مؤيدة للقرار 282/78، "المعنون اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها"، اتساقا مع دعم سنغافورة الثابت للقانون الدولي، واستنادا إلى الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي اعتبرت مذبة سربرينيتسا إبادة جماعية.

ومع ذلك، نشعر بخيبة الأمل لأن القرار الذي كان يهدف إلى حشد المجتمع الدولي لم يحظ بتوافق في الآراء فحسب، بل قد يؤدي أيضا إلى تأجيج الانقسامات داخل البلدان وفيما بينها.

1995، بالإضافة إلى جرائم دولية أخرى ارتُكبت خلال النزاعات التي دارت في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

وبالنظر إلى أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة وأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعمل على أساس ولايات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، فإنه يتعين على جميع الدول الأعضاء الاعتراف بأحكامها والعمل بمقتضاها، ما يعني اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها في إطار اختصاص كل طرف. وينطبق الأمر نفسه على جميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وبعد توضيح ذلك، أود أن أذكر بعض الاعتبارات الإضافية التي راعتها بيرو عند تحديد كيفية التصويت. يجب دعم أي تدابير تهدف إلى منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها على الفور وبشكل لا لبس فيه، بما في ذلك عن طريق التصويت، إذا لزم الأمر. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، اتخاذ قرارات تدعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، أو حتى قرارات تقرر تدابير قسرية بموجب الفصل السابع من الميثاق لمنع ارتكاب هذه الجريمة، أو تنشئ آلية للمساءلة، لا سيما فيما يتعلق بمحاكمة المسؤولين عنها ومعاقبتهم.

ولكن القرار المتعلق بالتفكير في فعل من أفعال الإبادة الجماعية وإحياء ذكراه، حين يكون قد ارتكب فعليا، حيث توجد محكمة مختصة بملاحقة مرتكبيه ومعاقبتهم، وقد أنجزت المحكمة تلك المهمة بالفعل، هو قرار ذو طابع مختلف. ولكي تحقق القرارات المتعلقة بالتفكير وإحياء الذكرى هدفها على النحو الملائم، ينبغي اعتمادها بتوافق الآراء لأن ذلك من شأنه تهيئة مناخ يتيح التركيز على مسألة التوعية وإحياء ذكرى الضحايا حتى لا تتكرر أحداث مماثلة في المستقبل. وينبغي أن يكون ذلك الغرض الوحيد لهذا النوع من القرارات. لذلك تأسف بيرو لأنه تعين، للمرة الأولى، اعتماد قرار من هذا النوع بالتصويت.

وتدعو بيرو إلى الحوار المتعدد الأطراف باعتباره أفضل وسيلة لتحقيق توافق الآراء دعما للاستقرار العالمي، مع احترام سيادة الدول

المناسب لإلقاء اللوم أو اتهام أي شخص. ينبغي لنا التركيز على الضحايا وعلى الحاجة إلى تخليد ذكراهم. ندرك أن عمليات المصالحة صعبة وتستغرق وقتا طويلا. ينبغي لنا نبذ مشاعر الاستياء وفتح الباب أمام تضميد الجراح وبناء مستقبل سلمي ومزدهر، وهو أمر يتطلب إرادة والتزاما سياسيا من جميع الأطراف المعنية.

ما فتئت بنما ثابتة في التزامها بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. لقد امتنعنا عن التصويت على القرار 282/78، الذي اعتمد لتوه، إذ نرى ضرورة شروع جميع الأطراف المعنية بالأحداث التي يرمي هذا القرار إلى إبرازها في مسار يفرضي إلى التفاهم والحوار بشأن المسائل التي لم تندمل جراحها بعد ولن يتسنى علاجها إلا بإرادة هذه الأطراف المعنية. إذا لم توضع الأسس اللازمة للسير في هذا الاتجاه، فستضيع فرصة تحقيق المصالحة والغرض من هذا القرار.

السيد فيغاس توريس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أشرنا في وقت سابق إلى أن القرارات المقدمة في إطار بند جدول الأعمال "ثقافة السلام" ينبغي أن تحظى بتوافق آراء الأعضاء، باعتبارها مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بأحد مقاصد الأمم المتحدة. ولذلك، شاركت بيرو مشاركة بناءة في عملية المفاوضات بشأن القرار 282/78، وحافظت على قنوات الحوار مع جميع الأطراف المعنية، وشجعتها على اتخاذ موقف يسعى إلى التوصل إلى حل عبر التفاوض بين الأطراف.

وللأسف، لم يكن ذلك ممكنا، واضطررنا، نحن الدول الأعضاء، ولأول مرة، إلى التصويت على قرار يهدف إلى إحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية وتشجيع التفكير في هذا الشأن. وإزاء هذه الخلفية، يود وفد بلدي أن يطرح عددا من النقاط التي تهدف إلى توضيح موقفنا.

أولا وقبل كل شيء، تعيد بيرو التأكيد على موقفها المبدئي المتمثل في الاحترام الكامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وفي هذا السياق، نواصل دعم عمل الهيئات القضائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية.

وفي هذا الصدد، تذكر بيرو بأن كلتا المحكمتين أصدرتا أحكاما تقضي بوضوح بأن أفعال إبادة جماعية ارتُكبت في سريريبيتسا في عام

فكما نعلم جميعاً، قدم الفريق الأساسي عبر الإقليمي الذي تشارك ألمانيا ورواندا في رئاسته القرار 282/78، المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها"، لكي تنظر الجمعية العامة في اتخاذه.

وبالنظر إلى أن عام 2025 سيصادف الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في سريرينيتسا، اقترح القرار تحديد يوم 11 تموز/يوليه يوماً دولياً سنوياً للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها. ويدين القرار إدانة قاطعة أي إنكار للإبادة الجماعية في سريرينيتسا باعتباره حدثاً تاريخياً ويحث الدول الأعضاء على الحفاظ على الحقائق الثابتة، بسُّبل تشمل البرامج التعليمية، لمنع الإنكار والتشويه والإبادة الجماعية في المستقبل. كما يدين أيضاً الأعمال التي تمجد الأشخاص الذين أدانتهم المحاكم الدولية بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بمن فيهم المسؤولون عن الإبادة الجماعية في سريرينيتسا.

وإدراكاً لأهمية القرار وجميع الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المذكورة في النص، التي قضت بأن الأفعال المرتكبة في سريرينيتسا تشكل أعمال إبادة جماعية، وكذلك القرار المتعلق بالإبادة الجماعية في سريرينيتسا الذي اعتمده برلمان الجبل الأسود في عام 2021، فقد درس الجبل الأسود محتوى القرار بدقة، بما في ذلك آثاره السياسية والقانونية. إن الجبل الأسود، بوصفه مجتمعاً متعدد الثقافات والأعراق، يولي أهمية كبيرة لثقافة إحياء الذكرى وعلاقات حسن الجوار، مما يدل على حساسيته وفهمه للمسائل الأساسية التي يتطلبها التعايش السلمي والتعاون والمصالحة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن تلك القيم لا تتسق فحسب مع أحد الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية المتمثل في العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، الذي تلتزم به الجبل الأسود التزاماً كاملاً، بل إنها تتسق أيضاً مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والعدالة واحترام حقوق الإنسان والتسامح والتضامن. إن جميع النهج الاستباقية ومساهماتنا في ذلك الموضوع الحساس، الناتجة عن التواصل المكثف داخل الفريق الأساسي، تهدف إلى الحيلولة دون حدوث أي سوء فهم أو تفسير خاطئ للنص.

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار، تدعو بيرو إلى اتخاذ الخطوات التالية بأسلوب توافقي. وبالنسبة للأطراف المعنية، ينبغي أن يشمل ذلك الاحترام الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، المعروف أيضاً باسم اتفاق دايتون، والاتفاقات الأخرى ذات الصلة التي أبرمت.

السيد سيكيريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): تعترف اليونان بأهمية القرار 282/78 الذي أعلن اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها، وهي مأساة تركت في منطقتنا جرحاً غائراً ومؤلماً.

وفي هذا الصدد، تعرب اليونان مجدداً عن احترامها للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها المحاكم الدولية المستقلة بشأن سريرينيتسا، بما في ذلك حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 26 شباط/فبراير 2007، الذي ينص على أن إبادة جماعية قد ارتكبت في سريرينيتسا.

وفي السياق نفسه، تظل اليونان ملتزمة على الصعيدين الوطني والدولي بالتصدي لمسألة إنكار الإبادة الجماعية وجريمة الإبادة الجماعية. ومع ذلك، وفي سياق التحديات الخطيرة الحالية التي تهدد السلام والمصالحة في غرب البلقان، فإننا بحاجة إلى مبادرات تعزز التهدة والوحدة وتمهد الطريق نحو مستقبل مشترك للمنطقة بأسرها. ولكن القرار الذي اعتمد لتوه يُخشى أن يُساء تفسيره على أنه رسالة من شأنها أن تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الإقليمية ومستقبل أوروبي مشترك.

وتوقيت هذا القرار أيضاً مدعاة للقلق، حيث تم تقديمه مباشرة بعد قرار المجلس الأوروبي الأخير ببدء مفاوضات مع البوسنة والهرسك بشأن مسألة الانضمام، مما يفتح نقاشاً قد يعرض الزخم الإيجابي الذي أحدثه قرار الاتحاد الأوروبي هذا للخطر.

وتؤكد اليونان مجدداً أن مستقبل البوسنة والهرسك ومواطنيها، بل مستقبل غرب البلقان، لا يمكن أن يتحقق إلا داخل الاتحاد الأوروبي.

السيد سابانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أطلعكم بإيجاز على موقف الجبل الأسود في ضوء التصويت اليوم.

وبالمثل، ونظرا للدروس المستفادة التي تعلمناها في مسارنا نحو المصالحة والإدماج، واسترشادا بخريطة الطريق نحو التعافي والتماسك الوطني التي وضعتها لجنة الحقيقة والمصالحة، نأسف لأن القرار لم يحظَ بالتوافق اللازم في الآراء على المستويين المحلي والدولي، ونشير هنا، على سبيل المثال، إلى تضامن المجتمع الدولي في اتخاذ القرارين 234/58 و 323/69.

إن وفد سيراليون، إذ يلاحظ المسائل الإجرائية المطعون فيها، ومع مراعاة روح المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ومقصدها وأحكامها، يود أن يبدي الملاحظات النقدية التالية.

أولاً، نقر بنهائية الاستنتاج القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن مذبة سريبرينيتسا كانت إبادة جماعية، كما أكدت محكمة العدل الدولية، متفقة مع الاستنتاج الذي خلصت إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تطبيقاً لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. لذلك، فإن المسألة قد حُسمت على أساس القانون، وسيراليون مجبرة بالتزامها بالمساءلة، وبالتالي فهي تدعم الجهود المبذولة لإحياء الذكرى فحسب، بل لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان أيضاً.

ثانياً، نقر سيراليون كذلك بأن الاستنتاج القضائي بشأن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا لا يفرض أي مسؤولية جماعية. وحكم محكمة العدل الدولية لا ينسب مسؤولية جماعية. لذلك، سنرفض أي محاولة لإسناد المسؤولية الجماعية. وبلاستناد إلى خبرتنا في مجال العدالة الانتقالية، نؤكد على أهمية عمليتنا المتكاملة للعدالة والمصالحة في تحقيق رؤية البوسنة والهرسك لدولة متنوعة وشاملة للجميع تنعم بالسلام والازدهار، وتعالج الشواغل المشروعة التي أثارها الأطراف المعنية بطريقة شاملة. وقد يشمل ذلك الاعتراف بجميع الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع كخطوة ضرورية نحو مصالحة دائمة بين جميع الأعراق. ونعلم أن عملنا اليوم يسعى إلى الحفاظ على العزم المشترك للبلدان على جملة أمور، منها تعليم الأجيال

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن المقترحين اللذين قدمهما الجبل الأسود فيما يتعلق بديباجة القرار يهدفان إلى تحقيق ذلك تحديداً، من أجل التأكيد بوضوح ومن دون لبس على الطابع الفردي للمساءلة عن جريمة الإبادة الجماعية ومنع إساءة استخدام هذا القرار لوصم شعب أو مجتمع بالإبادة الجماعية، سواء كان الوصم قانونياً أو سياسياً. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم هذان المقترحان في الحفاظ على الوحدة في التنوع وتعزيزها، وباعتباره شعار الاتحاد الأوروبي، لا يشير إلى المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك فحسب، بل ينص أيضاً بوضوح على أهمية الحفاظ على الاستقرار داخل الإطار الحالي للبوسنة والهرسك، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعزيز الحوار والقضاء على الاستقطاب، استناداً إلى القانون الدولي ودستور البوسنة والهرسك.

إن الجبل الأسود على قناعة راسخة بأننا قد أسهمنا إسهاماً كبيراً، من خلال تقديم هذين المقترحين، في كفالة الوضوح ومنع تسييس جوهر القرار وإساءة تفسيره. ومن ثم، فقد أسهم بالتأكيد في تعزيز الثقة عموماً في عملية التصويت على نص القرار المقترح.

في الختام، يبدي الجبل الأسود احتراما وتعاطفا تجاه الضحايا، ويعني بهذا الموضوع الحساس من خلال العمل بنشاط على تعزيز السلام والمصالحة، فضلاً عن تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الأمم، باعتبار ذلك الأساس العملي الوحيد لتحقيق مستقبل مشترك ومزدهر.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء تجربتنا الصعبة التي دامت عقداً من النزاع المسلح اتسم بارتكاب بعض من أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً، وبناءً على عملية العدالة الانتقالية التي أجريناها، بما في ذلك قيام المحكمة الخاصة بسيراليون بإجراء التحقيقات والمحاكمات وإصدار أحكام الإدانة بحق أولئك الذين تحملوا القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم الوحشية، فإن بلدي صوت مؤيداً للقرار 282/78، الذي ينص، من بين أمور أخرى، على إعلان 11 تموز/يوليه يوماً دولياً سنوياً للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا عام 1995 وإحياء ذكرها.

وفي ضوء الطابع الحساس والمعقد والتاريخي والجيوستراتيجي للقضية المطروحة، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن الحكمة تقتضي إعطاء الأولوية لمبادرات الحوار وبناء الثقة في هذه اللحظة لتقادي ظهور توترات جديدة وتعميق الانقسامات القائمة داخل البوسنة والهرسك ومنطقة البلقان الأوسع.

السيد الأدب (تونس): صوتت تونس مؤيدة القرار 282/78 الخاص بالإبادة الجماعية في سريرينيتسا، انطلاقاً من إيمانها وتمسكها الثابت بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة وفي تقرير المصير.

وبقدر ما تؤكد تونس على ضرورة تضافر جهود المجموعة الدولية لمنع تكرار مثل هذه الفظائع، فإنها تؤكد على أهمية التناول المسؤول مع كل الوضعيات، بعيداً عن الحسابات السياسية والانتقائية وازدواجية المعايير. ويجب أن تكون مثل هذه القرارات محطات لتأكيد تمسك المجموعة الدولية بالشرعية الدولية والمواثيق الإنسانية وتكريس مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في حفظ حقوق الإنسان. ولا يجب أن تقتصر على بُعد الذكرى فقط، بل يجب أن تكون دافعا وحافزا لكي لا تتعرض الشعوب مرة أخرى لمثل هذه الانتهاكات. وبقدر ما نتفهم مواقف وتحفظات مختلف الأطراف، فإننا نؤكد على ضرورة أن يكون هذا القرار عاملاً لتعزيز الاستقرار والمصالحة في منطقة البلقان.

كما تجدد تونس بهذه المناسبة مطالبة المجموعة الدولية ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهما القانونية والأخلاقية لوضع حد لجرائم الحرب والإبادة الجماعية الجارية والمتصاعدة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على يد قوات الاحتلال منذ ثمانية أشهر، والتي ذهب ضحيتها أكثر من 35 000 شهيد وعشرات الآلاف من الجرحى وحوالي مليوني مهجر قسرياً.

كما تطالب بإلزام سلطات الاحتلال بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومساءلتها ومحاسبتها على كل جرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

السيد فاسكونسيلوس إي كروز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تضامن المكسيك مع ضحايا الإبادة

القادمة وتشغيل آليات المساءلة اللازمة لمنع تكرار الأحداث التي أدت إلى سريرينيتسا في عام 1995 وأحاطت بها وجرت فيها. وعلى هذا الأساس، نؤكد دعمنا للمصالحة وبناء السلام والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك.

ثالثاً، ندرك سيراليون حالة السلام والأمن الهشة في البوسنة والهرسك وهيكل الحكم المعقد فيها، على النحو المبين في اتفاقات دايتون لعام 1995. ونضع في اعتبارنا أيضاً الأساس التوافقي لعمل الرئاسة. لذلك، نأسف بشدة لغياب التوافق والشمول وما قيل عن عدم التشاور في العملية الوطنية، مما يطعن في التضامن الضروري بالإجماع في الجمعية العامة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزامنا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات دايتون والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي مبادئ أساسية لضمان السلام والأمن بين أبناء شعب البوسنة والهرسك وجميع شعوب العالم وأممهم.

السيدة أندروز (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): امتنعت سانت فنسنت وجزر غرينادين عن التصويت على القرار 282/78، المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا عام 1995 وإحياء ذكراها".

ونحن ندرك أنه، بعد الدمار الذي أحدثته الحروب في يوغوسلافيا، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريرينيتسا، كما اعترفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية، لا تزال منطقة البلقان تعاني من عواقب تلك الحروب. وتشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين بالقلق من أن الافتقار إلى الشمولية في العملية والتمهيد لتقديم القرار 282/78 قد يؤثر سلباً على الجهود الجارية نحو تحقيق المصالحة في منطقة يتسم فيها السلام والوئام بالهشاشة أصلاً.

وتؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين المبادرات التي يمكن أن تعزز عملية المصالحة والسلام، مع تجنب التسييس واعتماد نهج شامل يحظى بدعم جميع الأطراف.

لطالما كان الاستقرار والازدهار في غرب البلقان من الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لجمهورية سلوفاكيا منذ استقلالنا في عام 1993. فسياستنا تجاه غرب البلقان لا تتسق فحسب مع التزام المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في المنطقة، المنصوص عليه في وثائق الأمم المتحدة والإعلانات السياسية ذات الصلة، بل تعكس أيضا الوعد والواقع الملموس لانضمام جميع دول غرب البلقان إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب.

ونحن نؤسس علاقتنا وتعاوننا مع بلدان غرب البلقان على مبادئ الشفافية والقدرة على التنبؤ والحوار والتفاهم والاعتراف والشراكة وتقديم الخدمات بنية حسنة. وكل ذلك بهدف الإسهام بشكل إيجابي في توطيد المصالحة الهشة بين الأعراق على المدى الطويل.

ونلاحظ بقلق الديناميات السلبية الأخيرة في منطقة غرب البلقان، مثل التحديات المتزايدة التي تعرقل الحوار بين بلغراد وبريشينا، والخطاب الانفصالي في أحد أجزاء البوسنة والهرسك، والتحديات التي تواجه مسار الاتحاد الأوروبي في بلدان أخرى في المنطقة، والتي غالبا ما ترتبط بتزايد الاستقطاب السياسي والتوترات بين الأعراق.

ومع اعترافنا بأهمية معالجة المظالم التاريخية وتعزيز المصالحة عاجلا وليس آجلا، نعتقد أن طرائق العملية وتوقيتها وشموليتها لا تقل أهمية عن نتائجها وتأثيرها العام.

ونأمل أن يؤدي المضي قدما بحذر مع المشاركة والحوار، في نهاية المطاف، إلى كسر الحلقة التي تُستخدم فيها معاناة الماضي كمبرر لنزاع جديد أو متجدد. ولذلك، نشجع جميع الأطراف على الانخراط في مبادرات سياسية بناءة وحسنة النية واستباقية تعطي الأولوية لخفض التوترات وتضميد الجراح التاريخية والمضي بحسن نية نحو المصالحة ومدّ الجسور بين المجتمعات.

وفي الختام، تظل الجمهورية السلوفاكية ملتزمة بالقانون الدولي والعدالة والسلام والاستقرار والازدهار في غرب البلقان.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): يجدد وفد بلدي الإعراب عن تعازيه وتعاطفه مع ضحايا الأحداث التي شهدتها

الجماعية التي وقعت في سربيرينتسا عام 1995 والناجين منها وعن احترامها لهم، فضلا عن جميع الضحايا والناجين من نزاع البلقان في تسعينيات القرن الماضي وما تلاه.

وتدرك المكسيك أهمية التكثير في تلك الجرائم وإحياء ذكرى الضحايا. وبالمثل، يعترف بلدي بالأحكام الصادرة عن كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وترفض المكسيك إنكار الإبادة الجماعية المرتكبة هناك وتمجيد مجرمي الحرب. وتعد سربيرينتسا تذكرة حية بأن الإبادة الجماعية لا تحدث بين عشية وضحاها، بل هي نتيجة سلسلة من الأفعال التي تتصاعد إلى إبادة جماعية.

ونأسف لأن مسألة حساسة كهذه قد طُرحت للتصويت ولم تكن نتيجة توافق في الآراء. ونأسف أيضا لأن القرار 282/78 لم يترافق مع عملية مشاورات شاملة وفق الأصول الواجبة، لا سيما مع دول منطقة البلقان. ويقلقنا أن المبادرة لا تحظى بالدعم الكامل من الرئاسة الثلاثية للبوسنة والهرسك.

وتعتقد المكسيك أن الحوار الشامل بين جميع الدول المعنية والجهات الفاعلة ذات الصلة في المنطقة هو حجر الزاوية في هذه القرارات، للإسهام في المصالحة وتعزيز الجهود الرامية إلى كفالة حق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر.

ولكل هذه الأسباب، امتنع بلدي عن التصويت. وندعو جميع دول المنطقة إلى مضاعفة جهودها لتعميق الحوار سعيا إلى المصالحة والسلام.

السيد غلبافي (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت سلوفاكيا عن التصويت على القرار 282/78. وقبل كل شيء، أود أن أسجل أن سلوفاكيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالقانون الدولي والمعايير الدولية التي تحظر الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، وبتوثيق التعاون الدولي لضمان عدم وقوع تلك الجرائم في المستقبل. وفي هذا الصدد، تؤيد الجمهورية السلوفاكية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية تأييدا كاملا وتحترم أحكامهما فيما يتعلق بالإبادة الجماعية التي وقعت في سربيرينتسا في تموز/يوليه 1995.

تم تأسيسه بذريعة كاذبة هي مكافحة تنظيم داعش الإرهابي. إذ أودت أعمال العدوان التي شنها هذا التحالف اللاتشري بأرواح آلاف المدنيين الأبرياء في بلدي، سورية، بما في ذلك عندما دمر هذا التحالف اللاتشري مدينة الرقة على رؤوس أهلها ودفنهم تحت الركام.

كل ذلك يفضح سوء نية تلك الدول وتسييسها للقضايا الإنسانية لخدمة أجنداتها الخاصة، وهو الأمر الذي يرفضه بلدي ويدينه بقوة.

وقد أبرزت نتيجة التصويت اليوم أن أكثر من 100 دولة عضو في هذه المنظمة اختارت إما التصويت معارضة أو التصويت بالامتناع أو التغيب عن التصويت، لأن لديها شواغل محقة تجاه هذا القرار، ولديها شواغل محقة إزاء ازدواجية المعايير والتلاعب بقضايا حقوق الإنسان، ولديها شواغل محقة إزاء التسييس. وهو أمر ينبغي وضع حد له وتلافي مثل هذه الممارسات في الأمم المتحدة.

السيد فيشانكاياكيچ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تضم تايلند صوتها إلى المجتمع الدولي في التأكيد مجدداً على أن أعمال الإبادة الجماعية تشكل أبشع جريمة وانهاكا جسيما لحقوق الإنسان، فضلا عن كونها تمثل تهديدا للسلام والأمن بين الأمم. وتؤكد تايلاند مرة أخرى التزامها بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ونحن نولي أهمية قصوى لمحاسبة الجناة.

وينعكس التزامنا في اتخاذ قرار عامي 2004 و 2020 بشأن اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام 1994 (القراران 234/58 و 273/74)، وكذلك في مشاركتنا في تقديم قرار عام 2015 بشأن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة (القرار 323/69).

وبينما نقر بأن الأعمال التي ارتكبت في سربرينتسا في عام 1995 ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية، كما حددتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ومحكمة العدل الدولية، وإذ نؤكد من جديد معارضتنا القوية للإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية، تعتقد تايلند أن قرارا بشأن هذه المسألة الهامة بشكل خاص ينبغي أن يُعتمد

سربرينتسا في عام 1995 وذويهم. وفي الوقت الذي يؤكد فيه وفد بلدي رفضه لانتهاكات حقوق الإنسان وما ينجم عنها من معاناة إنسانية، فإنه يشدد أيضا على رفضه القاطع لتسييس مسائل حقوق الإنسان وتقديم مشاريع قرارات منحازة، وتوظيف الآليات الدولية ذات الصلة كسلاح لاستهداف دول بعينها. وقد وجد وفد بلدي نفسه اليوم مضطرا للتصويت معارضا القرار 282/78 الذي يتعامل مع أحداث مؤلمة وقعت قبل ما يقارب ثلاثة عقود، وذلك لسببين أساسيين:

الأول هو العيوب الإجرائية التي رافقت عملية صياغة المشروع، والتي لم تتسم بالشفافية والانفتاح المطلوبين، بل تمت خلف أبواب مغلقة ودون تشاور مسبق أو تنسيق كاف مع الأطراف المعنية أو مراعاة لشواغلها، وهو الأمر الذي حال دون تحقيق توافق في الآراء حول المشروع على نحو يتلافى أي محاولات لإثارة التوترات وفتح جراح الماضي وإيقاظ الفتن النائمة وزعزعة الاستقرار خدمة لأجندات سياسية لبعض الدول الغربية.

أما السبب الثاني، فيتمثل في أن بعض الدول الغربية من مقدمي مشروع القرار، وفي مقدمتها ألمانيا، تتخبط اليوم علنا في دعم كيان الاحتلال الإسرائيلي سياسيا وعسكريا وماليا لتمكينه من ارتكاب إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة بحق الشعب الفلسطيني في غزة. وكل الأعضاء على دراية بحصيلة الشهداء والجرحى من المدنيين، وهي عشرات الآلاف، ومعظمهم من النساء والأطفال. وهذا الأمر يؤكد زيف ادعاءات تلك الدول وسوء نيتها، وسعيها لصرف الأنظار عن انخراطها المباشر في أعمال الإبادة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي نشهدها منذ ثمانية أشهر في فلسطين المحتلة. وهي بطبيعة الحال امتداد لجرائم استمرت على مدى حوالى ثمانية عقود.

وبالطبع، فإننا لن نرى تلك الدول الغربية تبادر يوما لتقديم مشروع لإنصاف ضحايا الإبادة الفلسطينية أو لمساءلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمها، أو للحديث عن جرائم حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البلقان أو جرائم ما يسمى بالتحالف الدولي اللاتشري الذي

الإنساني، حيث ينبغي أن يتيح هذا القرار الفرصة لإحياء ذكرى تلك المأساة التي وصفها الوثائق الدولية ذات الصلة بالإبادة الجماعية. كما يأتي للإعراب عن تضامنا مع أسر الضحايا والتأكيد على رفضنا الأخلاقي والقانوني لجريمة الإبادة الجماعية أيا كانت وأينما وقعت.

ونهيّب بالجميع استخلاص العبر والدروس من الماضي والاستفادة منها والتطلع بإيجابية نحو المستقبل لضمان عدم تكرار تلك المأساة والجريمة، والسعي لدعم جميع أساليب التعايش السلمي المشترك بين أبناء شعب البوسنة والهرسك بجميع انتماءاتهم، دون تفضيل أو تهميش أو غلو لعرق أو دين أو مكوّن على آخر، بما يخدم مصلحة البوسنة والهرسك وشعبها وكافة جيرانها في منطقة البلقان.

ويؤكد بلدي على ضرورة المحافظة على الطابع الإنساني لمثل هذه القرارات، وكذلك على شموليتها لضمان تحقيق نتائجها المنشودة، حيث أن خروج هذه القرارات عن سياقها الإنساني يؤثر سلبا وحتما على تحقيق أهدافها النبيلة وعلى مصداقيتها، ويفتح المجال لاستغلالها بشكل سياسي غير مسؤول، وهو ما يتعارض مع المنطلقات الحقيقية والنوايا الحسنة لكل من يدعمها أو يصوت لصالحها، بل قد تسهم في تأجيج النزاعات ودفع الدول الأعضاء إلى نبش الماضي لإحياء صراعات ومآسٍ لا يود أحد تذكرها أو استحضارها بأي شكل.

لذا نؤكد على ضرورة أن تكون الدوافع لمثل هذه القرارات إنسانية صرفة، وأن يُنظر لها من منظور أوسع وأشمل. فإن كنا نسعى لضمان عدم تكرار الإبادة الجماعية التي حدثت في عام 1995 في سربرينيتسا، فحري بنا أيضا إيقاف جريمة إبادة جماعية تجري حاليا في الوقت الذي نجتمع فيه الآن في هذه القاعة، وتحت البند المعنون "ثقافة السلام"، حيث تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية، ومنذ أكثر من سبعة أشهر، أعمالها الوحشية التي ذهب ضحيتها حتى الآن أكثر من 35 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، جراء القصف والقتل والتدمير والتجويد الممنهج، مخلفة كارثة إنسانية كبرى تتفاقم يوما بعد يوم.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تود أرمينيا أن تدلي بالبيان التالي فيما يتصل باتخاذ القرار 282/78، المعنون "اليوم

بتوافق الآراء، كما جرت العادة في الماضي. وتؤيد تايلند أيضا أن تكون عملية الصياغة أكثر شمولاً ومشاورات بين الأطراف المعنية، بهدف التعبير عن التضامن مع جميع الضحايا وأسر المتضررين ومنع تكرار هذه الجريمة. ولهذا السبب قررت تايلند الامتناع عن التصويت. وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم تايلند لجهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): صوتت باكستان مؤيدة للقرار 282/78 الذي يعلن يوم 11 تموز/يوليه يوما دوليا للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكرها. وكانت هذه المأساة من أكثر الأحداث المروعة في تاريخ البشرية الحديث، واعترفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية بكونها إبادة جماعية. وهناك قرار قانوني واضح من محكمة العدل الدولية بثبوت ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في سربرينيتسا في تموز/يوليه 1995. ويؤكد العديد من قرارات مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي على الدعم الثابت من الدول الأعضاء في المنظمة للحفاظ على وحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها ومكانتها الدولية. ويرتكز هذا الدعم على الالتزام بالحفاظ على حدود البوسنة والهرسك المعترف بها دوليا، وتعزيز قدرتها على العمل باستقلالية والوفاء بالتزاماتها والحفاظ على طابعها المتعدد الأعراق والثقافات والأديان.

ومن الضروري أن تكون الأمم المتحدة حازمة في التزامها بمنع تكرار الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سربرينيتسا ورواندا. ويجب أن يظل المجتمع الدولي متيقظا في الكشف عن أي علامات على وجود نمط مماثل من استهداف الجماعات الإثنية أو الأقليات الدينية التي تظهر في بعض الدول اليوم والاستجابة لها.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): كنا نأمل أن يتم اتخاذ القرار 282/78 اليوم بتوافق الآراء. ويعرب وفد بلدي عن أسفه لعدم التوصل إلى التوافق المطلوب والمفترض تجاه القرارات المعنية بالأيام الدولية. ويأتي تصويت وفدي تأييدا لمشروع القرار انطلاقا من بعده

المصالحة الحقيقية بين المجتمعات والشعوب والدول. ومع ذلك، نلاحظ أن تقديم القرار 282/78 وبعض الجوانب الإجرائية قد نتج عنه مواقف متباينة للغاية، ليس فقط في البوسنة والهرسك بل وداخل المجتمع الدولي أيضا.

إن منع الإبادة الجماعية مسؤولية حاسمة ملقاة على عاتق المجتمع الدولي، ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب وقوع مثل هذه الجرائم. وتشدد أرمينيا على أهمية ضمان أن تتوفر للمكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية والمستشارة الخاصة ما يلزم من الموارد والقدرات لتنفيذ ولايتهما بفعالية. ولا بد أن تسترشد أعمالهما بمبادئ الموضوعية والحياد والنزاهة.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام أرمينيا بالعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز الآليات التي تمنع الإبادة الجماعية. وبذلك، فإننا نكرم ذكرى ضحايا سريبرينيتسا ونؤكد من جديد عزمنا على دعم الجهود الرامية إلى منع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية أينما وقعت.

السيد ليال ماتا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تود غواتيمالا أن تؤكد على الأهمية التي نوليها للأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي أعلنت وقوع إبادة جماعية في سريبرينيتسا. ونشيد بجهودها. ونذكر بأن الإبادة الجماعية جريمة بموجب القانون الدولي تهز ضمير البشرية وتكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول المجتمعة هنا. وبناء على ذلك، التزمنا جميعا بمنعها والمعاقبة عليها.

وبصفتنا بلدا يشجع السلام ويحترم القانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن الفظائع التي ارتكبت في الماضي يجب ألا تنسى. وبشكل إحياء الذكرى إجراء ضروريا لتكريم الضحايا، وتعزيز العدالة، ومنع وقوع فظائع أخرى مماثلة، وتثقيف الأجيال القادمة من أجل تعزيز التضامن والمصالحة بين الأطراف المعنية وضمان عدم تكرار ما حدث.

وقد امتنعت غواتيمالا عن التصويت على القرار 282/78، بشأن اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا في

الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا عام 1995 وإحياء ذكراها.

إن الإبادة الجماعية وصمة سوداء في تاريخ البشرية. فهي تشكل نوعا من الجرائم التي تتجاوز الحدود وتدمر المجتمعات. والشعب الأرميني يتفهم تماما الألم والمعاناة اللذين تسببهما الإبادة الجماعية. وتاريخنا يجبرنا على مناصرة العدالة والمساءلة وإحياء الذكرى. وأرمينيا تعمل باستمرار على تعزيز الجهود المتعددة الأطراف من أجل تحقيق عالمية اتفاقية الإبادة الجماعية ومكافحة الإنكار وتعزيز التوعية وتذكر جرائم الماضي.

وعملت أرمينيا باستمرار على الإسهام في الخطة المتعلقة بالمنع وإعلاء قيم الإنسانية والعدالة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسترشد بمنع الإبادة الجماعية والمساءلة عن جرائم الماضي والحق في معرفة الحقيقة وضمانات عدم تكرارها لمعالجة العديد من الانتهاكات الجسيمة التي يمكن أن تؤدي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي وغيرها من الجرائم الفظيعة.

وقد دأبت أرمينيا على تقديم القرارات المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية وإحياء ذكراها، حيث قدمت أول قرار في لجنة حقوق الإنسان في عام 1998 (القرار 53/43). بعد ذلك، تم إثراء نطاق ومضمون القرارات المتعلقة بالموضوع بشكل جوهري. ويأتي في مقدمة جهودنا القرارات المتكررة بشأن منع الإبادة الجماعية، والتي دأبنا على تقديمها في مجلس حقوق الإنسان، وكذلك في الجمعية العامة، من أجل إنشاء اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. ويمثل القرار 323/69 حجر الزاوية في جهودنا الجماعية لرفع مستوى الوعي بشأن أولئك الذين سقطوا ضحية تقاعسنا في الماضي وتكريمهم، وكذلك للتأكيد على أهمية التكريم والاحترام الجماعي لضحايا جميع جرائم الإبادة الجماعية والناجين منها وأحفادهم والجرائم التي تم الفصل فيها في المحاكم الدولية وتلك التي لم تطل يد العدالة مرتكبيها.

إننا على قناعة راسخة بأن الاعتراف بالإبادة الجماعية وإدانتها، وإحياء ذكرى ضحاياها والإشادة بكرامتهم يشكل حجر الزاوية لتحقيق

السيد الربحي (عمان): تؤكد سلطنة عمان على موقفها الثابت إزاء جرائم الإبادة الجماعية، حيث تدعم الجهود الرامية إلى التذكير بهذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، وذلك وفقا لأحكام القانون الدولي ومبادئه.

ونعتقد أن الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا بجمهورية البوسنة والهرسك ينبغي ألا تكون مفتوحة للتأويل أو التشكيك. ونجدد دعمنا لتخصيص يوم عالمي لإحياء ذكرى هذه الإبادة الجماعية، بما يتماشى مع إعلان بانجول لمنظمة التعاون الإسلامي، مؤكداً على أهمية قيام المجتمع الدولي باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير القانونية لمنع تكرار جرائم مماثلة.

السيد أودون (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن الإبادة الجماعية مظهر من مظاهر الهمجية التي كانت جزءاً من البشرية منذ وجودها على هذا الكوكب. وما من أحد محايد، أو يمكن أن يكون محايداً، تجاهها. ولم تكن الأرجنتين محايدة تجاه الإبادة الجماعية في الماضي، ولا الآن. فمنعها سياسة من سياسات الدولة. واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها منصوص عليها في دستورنا الوطني ولها نفس المركز القانوني، ونحن ملتزمون بجميع المبادرات الدولية لمنعها.

للأسف، تعد الأرجنتين من بين الدول التي عانت من جرائم فظيعة. ونذكر كم هو مؤلم النظر إلى الوراء، وكم هو صعب تحقيق المصالحة والتذكر. ونرفض بشدة إنكار مثل هذه الكوارث الإنسانية، بينما ندعم بنفس القوة الجهود المبذولة لضمان تحقيق العدالة وتحديد هوية الجناة ومعاقبتهم. ولا يمكن إجراء أي مصالحة إن لم يتم تناول هذه الإجراءات.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن السبيل الصحيح لإحياء الذكرى كضمان لعدم التكرار هي تشجيع القيام بعملية حقيقة من خلال الحوار. ويجب أن يشمل ذلك الالتزام بتنفيذها، ولكن دون وضع مواعيد نهائية ملزمة. فالمجتمعات بحاجة لأن تأخذ ما يكفي من الوقت. إن المآسي من هذا النوع عبارة عن تصدعات تورخ لما قبلها وما بعدها في تاريخها. ولا يمكن أن يصبح التذكر أداة قوية للوقاية إلا إن كان على أساس التوافق والتفكير العميق والصبر الذي لا حدود له.

عام 1995 وإحياء ذكرها. ونعتقد أن التوافق في الآراء بين الجهات المعنية أمر ضروري لاتخاذ قرار من هذا النوع، لأنه يجسد موقفاً والتزاماً جماعياً أقوى بالذاكرة التاريخية والقيم الإنسانية العالمية.

السيد المرباط (الجزائر): امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار 28/78 المعروض علينا اليوم بشأن اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا عام 1995 وإحياء ذكرها، في حين كان يتمنى لو أن اعتماد مشروع القرار هذا تم بالتوافق، إجلالاً لأرواح ضحايا هذه المأساة الإنسانية التي تعود لقرابة 29 سنة. ويود وفد بلدي في هذا الصدد التأكيد على النقاط الهامة التالية.

أولاً، تؤكد الجزائر التزامها الدائم باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما انضمت الجزائر، غداة استقلالها، إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ثانياً، تدين الجزائر بأشد العبارات كافة جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في عام 1995 وراح ضحيتها الآلاف من الأرواح البريئة.

ثالثاً، تؤكد الجزائر على دعمها الثابت والدائم لاستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الترابية، وهو الدعم الذي يملئ عليها مواقفها تجاه هذا البلد الصديق بما في ذلك في مجلس الأمن.

رابعاً، تعتبر الجزائر في هذا الإطار أن اتفاق دايتون الموقع سنة 1999 يظل الإطار الوحيد الذي من شأنه الحفاظ على السلم والأمن في البوسنة والهرسك، في انتظار استكمال مسار المصالحة، والمضي قدماً لتحقيق التقدم والرفاه المنشود.

كما أن الجزائر على يقين أن تجاوز الخلافات بين الفاعلين السياسيين في البوسنة والهرسك وفي المنطقة ككل، الذي لا بد منه في هذه المواقف، لا يمكن أن ينبثق إلا من رحم العمل المشترك والتعايش السلمي والاندماج، في إطار تسوده روح التعاون والحوار البناء والاحترام المتبادل.

المجاور لنا، صربيا، ولكن أيضا لحقيقة أن المجتمع الهنغاري يمكنه دائما الاعتماد عليه.

السيد كاتانغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب جمهورية تنزانيا المتحدة باعتماد الجمعية العامة اليوم القرار 282/78، المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سربريننتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها". فلا يمكن إنكار وقوع الإبادة الجماعية في سربريننتسا في عام 1995. وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، لا يوجد شك في حدوث إبادة جماعية في سربريننتسا.

والواقع أن الأعمال المروعة واللاإنسانية التي أدت إلى مذبحه راح ضحيتها نحو 8 000 من الرجال والفتيان المسلمين البوسنيين في سربريننتسا تستحق اعتراف هذه الجمعية، تماما مثل ضحايا الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا وضحايا محرقة اليهود قبل ذلك. ولا ترى تنزانيا أي ضرر في قيام الأسرة الدولية بتخصيص أيام لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم البشعة والتفكير فيها، وهو ما ينبغي أن يكون بمثابة إعطاء معنى للصك الدولي الذي قامت دولنا بتدوينه والتصديق عليه طواعية.

لقد صوتت تنزانيا لصالح القرار من حيث المبدأ - وهو مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية المتعلقة بالدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان وتعزيزها. وانطلاقا من هذا المبدأ، دافعت تنزانيا بلا هوادة وناضلت بقوة ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم. وبالمثل، تدين تنزانيا بشكل لا لبس فيه جميع أشكال التمييز على أساس العرق والجنس والدين والتوجه السياسي، من بين أمور أخرى. فغالبا ما تكون الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة الجماعية نتيجة لمثل هذا التمييز وعدم احترام كرامة الآخرين.

ويتمشى تصويت تنزانيا اليوم أيضا مع التزاماتها المنبثقة عن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، والبروتوكول

وما دامت مواقف الأطراف متباينة إلى هذا الحد، وعلمنا أن نصوت، فلن يكون عملنا الوقائي مفيدا. ونعتقد أنه كان من المناسب إجراء عملية واسعة من المداولات بدلا من هذا التصويت، وذلك لتحرك في الاتجاه الذي يقترحه مشروع القرار والتوصل إلى صيغة توافقية.

ربما كان ذلك سيستغرق وقتا أطول، ولكن كان من الممكن أن يؤدي إلى نتائج أفضل للمستقبل. ولم يفت الأوان بعد على المحاولة، ونحن على استعداد للانضمام إلى هذه العملية. وكما هو الحال دائما، كانت الأرجنتين على استعداد للمضي قدما في الكفاح من أجل حقوق الإنسان.

وللأسباب المذكورة، امتنعت جمهورية الأرجنتين عن التصويت.

السيدة هورفاث (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تشجب هنغاريا

بشدة الأحداث التي وقعت قبل 30 عاما أمام أعيننا. ونشعر أن المجتمع الدولي متحد في هذا الصدد. ولا نزال نتعاطف مع معاناة ضحايا الحرب وعائلاتهم ونشعر بحالتهم البائسة.

لقد كشفت مأساة عام 1995 في الجوار القريب من هنغاريا. ودعونا نأمل، في هذه الحالة، ألا يعيد التاريخ نفسه أبدا. وهنغاريا عازمة على تعزيز السلام والازدهار في منطقة غرب البلقان وتظل متوخية اليقظة ضد تصعيد أي توترات.

وفي هذا السياق نطرح السؤال التالي: هل يركز القرار 282/78 على الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، أم أنه يخلق المزيد من الانقسامات التي ستعيد فتح الجروح القديمة؟ إن هنغاريا غير مقتنعة بأن هذا القرار مفيد في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة غرب البلقان. ونرى أن مثل هذه المبادرات ينبغي ألا تؤخذ في الاعتبار وتدرج في جدول أعمال الجمعية العامة إلا إذا كانت لا تؤدي، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أي إخلال بالسلام والاستقرار في غرب البلقان. فجميع مساعيها يجب أن تركز على بناء الجسور والثقة، وليس على التفرقة. ولهذه الأسباب، لم تتمكن هنغاريا من دعم هذا القرار.

وختاماً، نود الإعراب عن تقديرنا الكبير لرئيس جمهورية صربيا، الموجود معنا هنا اليوم. وننتهي عليه ليس فقط لتعزيز التنمية في البلد

إلى تحقيق الشمولية في جهود السلام، بعيدا عن السياسة والعواطف والتمييز.

وعلى الرغم من اتخاذ القرار، دون توافق في الآراء، إلا أن نيجيريا تود التأكيد على أن التعايش السلمي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل بيئة يتفق فيها الجميع على بناء الجسور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وقد طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود تذكير الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

الرئيس فوتشيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لأخص ما حدث للتو ولأؤكد مرة أخرى أننا كنا على حق عندما تحدثنا عن الانقسامات التي سببها هذا النوع من القرارات ويحدثها ليس في المنطقة التي جئت منها فحسب، بل حتى هنا في هذه القاعة. على نحو ما سيتذكر الأعضاء، لم يحدث قط في الجمعية العامة أنه لم يتم اعتماد تصويت على مسألة الإبادة الجماعية بالإجماع.

ولم يحدث ذلك أبدا. وهو يحدث لأول مرة لأن البعض أرادوا استخدام قوتهم السياسية الكبيرة لتسييس هذا الموضوع المهم، وقد فعلوا ذلك. ولا يهم كم مرة حذرناهم بضرورة استخدام الشفافية والشمولية ووضع القرار من خلال عملية كاملة. ولم تكن لديهم رغبة في الإنصات إلينا. وفي النهاية، كانت النتيجة كما يلي: صوت 84 بلدا مؤيدا للقرار 282/78، ولم يؤيده 87 بلدا كانوا حاضرين هنا. وفي أي برلمان وطني، كان مأل مثل هذا الاقتراح الفشل. وهذا هو المكان الوحيد في العالم حيث يُعتمد.

لقد أردت الرد على بعض الادعاءات التي سمعناها هنا. شدد أشخاص من بعض البلدان على أهمية التعديلات كما لو كانت ضروريات أو إسهامات هامة. ولم يكن ذلك سوى إسهام كبير في

المتعلق بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيرها من الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

إن التزام تنزانيا بمنع الجرائم الفظيعة الجماعية أمر لا شك فيه بشكل واضح. فبالإضافة إلى كونها طرفا في الصك القانوني الذي ذكرناه للتو، استضافت تنزانيا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتستضيف حاليا الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما ترأست تنزانيا المنتديات الإقليمية المعنية بمنع الإبادة الجماعية، وكانت أول دولة تنشئ لجنة وطنية لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية.

وعلى الرغم من الإنجاز الذي حققناه اليوم، إلا أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ وانزعاج شديد إزاء الهجمات ضد المدنيين التي بلغت، أو يمكن أن تبلغ، حد الإبادة الجماعية. فهذا القرار سيكون له معنى بالنسبة لشعب البوسنة والهرسك وشعوب العالم إذا اتحدنا حقا لمنع الإبادة الجماعية أينما وقعت أو كان من المحتمل أن تقع.

وأي إجراء يتعارض مع الإجراء الذي اتخذته تنزانيا اليوم سيكون إهانة للمبادئ والالتزامات التي أشرت إليها للتو. وهذا هو تعليل تصويتنا.

السيد إندوني (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت نيجيريا عن التصويت، ليس لعدم اعترافنا بأحوال الماضي. فنحن ندرك الدمار والشروع التي ارتكبت ضد شعب سريريكتسا، والتي تم الحكم بأنها إبادة جماعية. ولكن، طالما أشارت نيجيريا إلى أنه لا بديل عن الحوار السياسي في تحقيق السلام الدائم. وعلى هذا الأساس، اتخذنا موقف الامتناع عن التصويت، أولا، من أجل الدعوة إلى مواصلة المشاركة في جهود تحقيق السلام من أجل تضميد جراح الماضي بشكل جماعي؛ وثانيا، بغية السعي للتوصل إلى توافق إقليمي يضمن تقديرا جماعيا بهدف مواصلة استرضاء شعوب المنطقة؛ وثالثا، للدعوة

أكثر من أي وقت مضى. لا شيء يمكن أن يوحد الشعب الصربي أكثر مما حدث هنا اليوم. ونحن نقف بقوة وفخرون جداً بأننا حظينا بفرصة تمثيل بلد الشجعان.

السيد روموكيو (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): إن تكريم وتذكر ضحايا الإبادة الجماعية أمر لا بد منه. فالإبادة الجماعية هي وصمة عار في ذاكرتنا الجماعية، وهي جريمة كل الجرائم، ويجب أن نعمل جميعاً على ضمان عدم تكرار جرائم الإبادة الجماعية الشنيعة هذه في أي مكان مرة أخرى.

ولم أكن أنوي أن أتكلّم لأن القرار 282/78 كان يتعلق بالإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا عام 1994 وتكريماً وإحياء لذكرى الضحايا. ومع ذلك، استغل ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المناسبة لتوجيه ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي، رواندا. إنه فعل سادي وعديم الإحساس أن تستغل جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المناسبة التي نركز فيها على ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية وتستخدم هذا المنبر لتوجيه ادعاءات بغيضة. وهذا يرقى إلى مستوى التهوين من شأن الإبادة الجماعية وإنكارها.

وأود أن أدين بشكل قاطع مزاعم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي عام 1994، عانت رواندا من أكثر عمليات الإبادة الجماعية مأساوية في القرن الحادي والعشرين. فقد دُبح أكثر من مليون من التوتسي الروانديين الأبرياء في جرائم قتل شنيعة وإبادة جماعية مروعة. وذهب مرتكبو الإبادة الجماعية إلى ما كان يُعرف آنذاك بزاير، التي أصبحت الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث واصلوا أنشطة الإبادة الجماعية باستهداف التوتسي الكونغوليين الناطقين باللغة الكينيارواندية.

ومنذ عام 1994، كانت هناك إبادة جماعية ممنهجة للتوتسي الكونغوليين الناطقين باللغة الكينيارواندية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعم وتتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الضالعة في ارتكاب الإبادة الجماعية والتي تواصل ارتكابها. لقد تم قتل التوتسي الكونغوليين وطردهم من

زيادة الارتباك. أرادوا فقط حفظ ماء وجههم بتلك التعديلات لخداع بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بالطابع القانوني لهذه المسألة. وسنذكر مرة أخرى مسألة المسؤولية القانونية لأنهم كانوا يصرون على أن هذا لم يكن ضد أي دولة أو أي شعب. وكان الأمر يتعلق بذلك بالضبط، لأن جميع الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام بشأن قضية جريمة سريرينيتسا أو مذبحه الإبادة الجماعية، أو أيًا كانت تسميتها، قد أدينوا بالفعل وحُكم عليهم بالسجن.

فما هو الغرض من هذا القرار، خاصة بعد أن اتخذنا قراراً في عام 2015 (قرار مجلس الأمن 508 (2015)). وكان القصد الوحيد هو إلقاء الذنب الأخلاقي والسياسي على جانب واحد وأمة واحدة - شعب صربيا وجمهورية صربسكا، كجزء من البوسنة والهرسك. كانت تلك هي النية الوحيدة. وبصراحة، إذا كنا نتكلم عن الشرعية، فقد فشلت. وإذا كنا نتكلم عن الانتصار العظيم الذي حققه أولئك الذين صوتوا لصالحه، فلا يسعني أن أضيف شيئاً آخر. وأردت فقط أن أقول إن أولئك الذين أرادوا وصم الشعب الصربي لم ينجحوا، ولن ينجحوا أبداً. لقد أرادوا وضع علامة على جبهتنا، وفشلوا. وسوف يفشلون دائماً. وأنا فخور بأنه قد أتيحت لي الفرصة اليوم للدفاع عن حق البلدان الصغيرة في التكلم علناً وبصوت عالٍ ضد الأقوياء جداً، دون إهانة أحد، وأنا محني الرأس أمام الضحايا، معترفاً بكل أخطائنا وكل الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها بعض أبناء وطننا، وأقف بفخر هنا أمام الجمعية كصربي له كرامة يعرف أننا طوال تاريخنا، كأمة، شهدنا أصعب الحروب وأكبر معاناة في منطقة جنوب شرق أوروبا، وليس فقط في منطقة البلقان.

ولكن يمكنني أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أننا سنبدأ الحوار مع مواطنينا البوسنيين داخل صربيا، ابتداءً من الغد، لأن لدينا أقلية كبيرة من البوسنيين في بلدي، ولن نحافظ على السلام والهدوء والاستقرار في بلدي فحسب، بل سنعمل على تحسين علاقتنا الآن بعد أن أصبح هذا الأمر وراء ظهورنا. سنعمل على تنمية السلام والإسهام في ذلك.

وأخيراً، نود أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يصوت تأييداً لهذا القرار ولكل من صوت تأييداً له، فقد فتحوا أعيننا. وعلى وجه الخصوص، نتوجه بجزيل الشكر للشعب الصربي الذي اجتمع شمله

ويجب أن تتحمل جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الكاملة عن التناقضات الخارجية والمشاكل الداخلية. فالقاء اللوم على جهات في الخارج، بما في ذلك على منصة كهذه، وإلقاء اللوم على جيرانها لن يحل مشاكلها الداخلية.

وتتحمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الكاملة عن حماية جميع مواطنيها، دون تمييز ودون تأليب بعضهم على بعض. إن الاتصال من تلك المسؤولية سيكون عملاً جباناً وغير مسؤول بالنسبة لأي دولة. ورواندا بلد مسالم يريد أن يسود السلام في منطقتنا، ونحن ملتزمون بتقديم إسهامنا في تحقيق السلام في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 14 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 13/10.

أراضي أجدادهم، واغتصابهم وتشيتيتهم كلاجئين بصورة منهجية منذ ما يقرب من 30 عاماً في أماكن مثل رواندا، حيث يوجد أكثر من 100 000 لاجئ، وأوغندا وكينيا وأجزاء أخرى من منطقتنا.

وترتكب جمهورية الكونغو الديمقراطية إبادة جماعية ضد مواطنيها. وهذا أمر مقيت. ويجب إدانة أنشطة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي للتوتسي الكونغوليين بأشد العبارات، ويجب إدانة مرتكبي تلك الجرائم، بما في ذلك المسؤولين في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضباط الجيش الكونغولي التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمتعاونين معهم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمجموعات المنشقة عن قوات الدفاع الرواندية، التي تشكل تهديداً وجودياً لرواندا، وتقديمهم للعدالة لمحاسبتهم على جرائمهم.